مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ - إبريل ٢٠١٦م

تطوّرات سياسة فرنسا في سوريا

جان دوفورك وأوليفر كامبف

تطوّرات سياسة فرنسا في سوريا

جان دوفورك وأوليفر كامبف

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كامبف، جان دوفورك وأوليفر
تطورات سياسة فرنسا في سوريا. / جان دوفورك وأوليفر كامبف - الرياض، ١٤٣٧هـ
٥٦ص؛ ١٦,٥×٢٣سم
ردمك: ٦-٩١-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨
١- فرنسا - العلاقات الخارجية - سوريا أ.العنوان
ديوي ٩٥٦,٥٠٥ ١٤٣٧/٩٠٦٤

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٠٦٤
ردمك: ٦-٩١-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

تحرير ومراجعة لغوية
سيد الجعفري

تصميم واخراج
أزهري النويري

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ويُعدّ الكاتب وحده مسؤولاً عن أيّ أخطاء ترد فيها.

المحتويات

المقدمة: سياسة فرنسا الجديدة تجاه العالم العربي.. تناقضات ومزايا	٧
أولاً: من التاريخ إلى العقبات	٩
– الماضي والسياق الحالي	٩
– ١٠٠١ طريق فرنسي (٢٠١١– ٢٠١٥م)	١٣
– تغيّر مفاجئ	١٨
ثانياً: تنظيم التغيير.. جولات التفاوض	٢٥
– إطار متعدّد الأطراف: أيّ شرعية؟	٢٥
– تحالفات ثنائية.. توحيد التحالفات	٣١
– التحالفات في الشرق الأوسط	٣٧
ثالثاً: الواقع والآفاق المستقبلية	٤٢
– الحرب والسياسة	٤٢
– أيّ أهداف سياسية؟	٤٨
الخاتمة: ما بعد تنظيم داعش	٥٢

«الحلّ العسكري في سوريا غير وارد، والحلّ السياسي مستحيل».. هنري لورانس.

In Qui est Daech?, ed. E. Fottorino (Paris: Philippe Rey, 2015).

المقدمة: سياسة فرنسا الجديدة تجاه العالم العربي.. تناقضات ومزايا

ناقش المحلّلون بشكل مطوّل سياسة فرنسا تجاه العرب، التي طرحها -في ذلك الوقت- شارل ديجول، وكان ينظر إليها على أنها (طريق فرنسا الثالث) بين القوتين الرئيستين خلال حقبة الحرب الباردة. وتفسّر هذه السياسة الخارجية نهج فرنسا الفريد إزاء القضية الفلسطينية، التي كانت -على مدى عقودٍ- المسألة الوحيدة المثيرة للجدل في الشرق الأوسط، ثم إزاء الصراع في لبنان، خصوصاً خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠م)؛ فنهاية نموذج ثنائية القطبين (الشرق، والغرب)، والنظام العالمي الجديد، وحروب الخليج، والآمال والنكسات المتعلّقة بمحادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، كلّها عوامل مختلفة يمكن أن تفسّر: كيف أصبحت هذه السياسة أقلّ وضوحاً؟ ولماذا فقدت اتّساقها بشكل تدريجي؟

تغيّرت هذه السياسة بسرعة كبيرة في بداية عام ٢٠١٠م بسبب عنصرين رئيسين، هما: دعم فرنسا المتأخّر لما سُمِّي وقتها بـ(الربيع العربي)، وهو ما يفسّر موقفها المتشدّد تجاه سوريا، وسعي فرنسا إلى تحالفات جديدة، وتحديداً مع دول الخليج الغنية: بدايةً مع قطر، ثم تلتها المملكة العربية السعودية. وتحوّل هذا المنظور بشكل سريع في أعقاب الهجمات الوحشية التي وقعت في باريس عام ٢٠١٥م: حادثة إطلاق النار التي استهدفت صحيفة شارلي إبدو، وحادثة القتل الجماعي المروّعة الأبشع في باريس في ١٣ نوفمبر؛ فمنذ ذلك الحين تبدّلت فجأةً نظرة فرنسا تجاه سوريا، وهو ما أثّر بشدة في سياسة فرنسا تجاه العالم العربي كلّه.

أولاً: من التاريخ إلى العقبات

موقف فرنسا الثابت من سوريا له جذور تاريخية عميقة.

- الماضي والسياق الحالي:

الجذور:

تعدّ العودة إلى التاريخ دائماً وسيلةً جيدةً لتسليط الضوء على القضايا الجيوسياسية، ويمكن فيما يتعلّق بعلاقات فرنسا وسوريا أن نعود إلى الحروب الصليبية، والتذكير بالملك فرانسيس الأول، وتحالفاته الإستراتيجية، والتركيز في حملة نابليون بونابرت على مصر في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي؛ فهذان الحدثان التاريخيان يرتبطان بالحضارة الآشورية. دعونا نتوقّف عند القرن التاسع عشر الميلادي، عندما كانت فرنسا آنذاك قوةً عظمى، تتعامل كغيرها من البلدان الأوروبية مع (الرجل المريض)، ونعني به هنا الإمبراطورية العثمانية. وكانت الاتفاقية التي وُقِّعت بين السلطات الفرنسية والسلطان العثماني عام ١٨٦١م، والتي تنصّ على وضع المسيحيين المارونيين تحت الحماية الفرنسية، من أبرز العوامل التي عزّزت النفوذ الفرنسي[١]؛ ففي ذلك الحين لم يكن هناك أيّ اختلاف بين لبنان وسوريا في بلاد الشام حسبما كان يُنظر إلى المنطقة من الناحية الجغرافية. وأثّر هذا المنظور الجيوسياسي كثيراً في اتفاقية سايكس بيكو (مايو عام ١٩١٦م)، التي حدّدت مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية على الأراضي العثمانية السابقة؛ فقد طُرحت هذه المسألة على نطاق واسع، ونُوقشت على مدى الأشهر القليلة التي سبقت التوقيع على تلك الاتفاقية[٢]؛ فكان القطاع الممتدّ من الساحل إلى الموصل (مع بعض الاستثناءات) تحت السيطرة الفرنسية، بينما وُضعت فلسطين، بما في ذلك إنشاء (الوطن) الموعود لليهود المذكور في وعد بلفور عام ١٩١٧م، وبلاد ما بين النهرين، تحت سيطرة بريطانيا العظمى. ثم أُجريت بعض التعديلات الطفيفة على تلك الترتيبات الأوّلية بعد الحرب العالمية الأولى؛ فمُنحت فرنسا وبريطانيا العظمى الوصاية على هاتين

---

(١) جاءت هذه الاتفاقية بعد تدخّل عسكري أوروبي عام ١٨٦٠م، وصفه نابليون الثالث بأنه (مهمة إنسانية). ويقول بعض الباحثين: قد تكون هذه هي المرة الأولى التي التُمس فيها حقّ التدخّل لدواعٍ إنسانية.

(2) P. J. Luizard, Le piège Daech, (Paris: La Découverte, 2015).

المنطقتين. وكانت فرنسا ترغب في حماية المسيحيين الموارنة؛ لذلك تمّ إنشاء دولتين: لبنان على طول الساحل من جبل لبنان إلى وادي البقاع، وسوريا على امتداد خطّ ساحلي قصير على البحر الأبيض المتوسط وأراضٍ تمتد من دمشق إلى وادي الفرات، وعيّنت فرنسا عليها مفوّضاً سامياً. واعتمد الانتداب في البلاد بشكل كبير على الأقليات لفرض السيطرة على الأغلبية السُّنِّية، وعزّزت الأقليات الكثيرة (الأرمن، والتركمان، والأكراد، والإيزيديون، وكثير من الطوائف المسيحية) هذه السلطة المركزية، وتمّ بعد ذلك إنشاء دولتين في المنطقة. وهكذا أُنشئت (سوريا الحديثة)، مع أن جذورها تعود إلى مملكة آشور القديمة وإمبراطوريتها القوية.

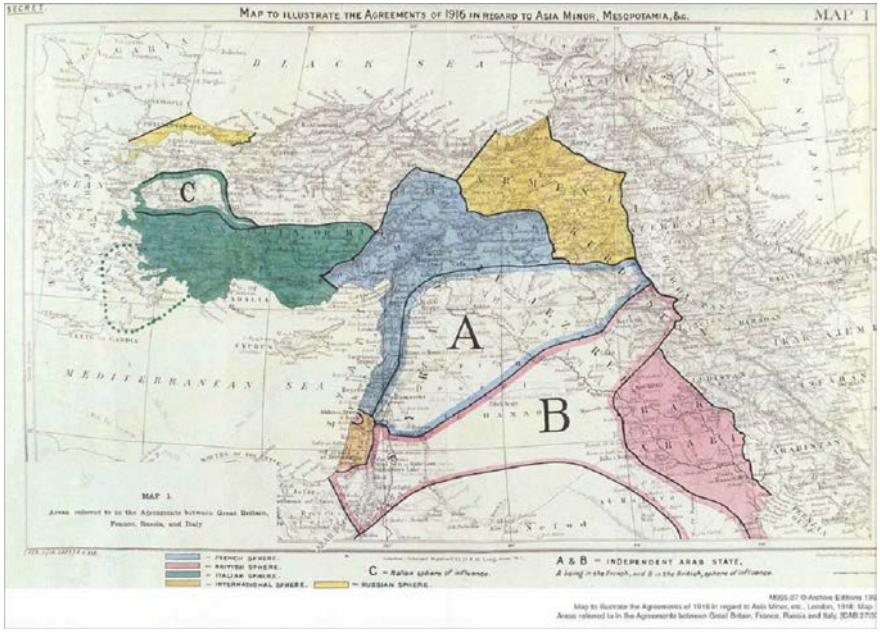

خريطة تظهر اتفاقيات عام ١٩١٦م لآسيا الصغرى– اتفاقية سايكس بيكو (المصدر: The National Interest).

مُنحت تركيا عام ١٩٣٩م لواء إسكندرون الذي كان جزءاً من الانتداب الفرنسي، وخلال الحرب العالمية الثانية وقف الانتداب الفرنسي في بلاد الشام إلى جانب حكومة فيشي بقيادة المارشال بيتان، وهو ما تسبّب في نشوب معارك كبيرة بين الأشقاء عام ١٩٤١م

عندما عبرت القوات الفرنسية الحَرّة إلى دمشق إلى جانب القوات البريطانية، وفي عام ١٩٤٣م منحت فرنسا كلاً من سوريا ولبنان الاستقلال. وكانت هناك عدة عوامل رئيسة أثّرت بشكل كبير في سوريا الحديثة، في مقدّمتها هيمنة حزب البعث بقيادة حافظ الأسد، وهو الحزب الذي تأسّس في دمشق عام ١٩٤٧م على يدي ميشيل عفلق، وتمّ على وجه السرعة استبدال حكم الأسد الاستبدادي والأقلية العلوية التي ينتمي إليها بالحزب الاشتراكي القومي العربي العلماني الأول، وأدّى وجود الحزب العربي الناصري إلى إنشاء اتحادٍ مؤقّتٍ بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨م. ومع ذلك، كانت هذه الخطط السياسية قصيرة الأجل، ومحكوماً عليها بالفشل؛ فقد أصبحت سوريا مشغولةً على نحو متزايد بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ثم ركّزت سوريا بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان في هدف جيوسياسي آخر، وهو ضمّ لبنان إلى دولة (سوريا الكبرى) الحديثة؛ فمنذ عام ١٩٧٥م اتّخذ حافظ الأسد لعبة شطرنج سياسية للهيمنة على الجارة الصغيرة لبنان، وداس بذلك وجهات النظر الفرنسية في المنطقة؛ فقد كانت باريس -في الواقع- تدعم المسيحيين الموارنة، وتعمل لمصلحة استقلال لبنان، وكانت سياسة فرنسا في لبنان منذ مدة طويلة أحد المكوّنات الرئيسة للسياسة الفرنسية العربية، ويعود الصراع بين فرنسا والسلطات السورية إلى تلك الحقبة.

التردّد تجاه مصير بشار الأسد:

لم تتوقّف الخلافات بين فرنسا وسوريا قطّ، حتى عندما دعا الرئيس ساركوزي، الذي أراد تأسيس (اتحاد متوسطي) على غرار الاتحاد الأوروبي، بشار الأسد -الوريث السياسي لأبيه حافظ الأسد، وهو مَن أعيد انتخابه عدة مرات- إلى باريس؛ فعلى الرغم من هذه الإشارات الدبلوماسية، التي كانت إحداها أن بشار الأسد كان ضيف شرفٍ في يوم الباستيل في فرنسا عام ٢٠٠٨م، وعلى الرغم من عدم إبداء فرنسا اهتماماً كبيراً بلبنان، إلا أن التوترات الحادة بين البلدين ظلّت قائمةً. ومن الجدير بالذكر أن الأسد -إضافةً إلى ذلك- أحبط الآمال الغربية فيما يتعلّق بعملية منح مزيدٍ من الحريات التي كان قد وعد بها، والتي لم تكن سوى محاولة خجولة، ولم يقُم بشيء من ذلك لتحسين العلاقات المتوتّرة بالفعل مع فرنسا.

ينبغي أن يُنظر إلى ردّ فعل فرنسا الأوّلي في ضوء هذا التاريخ الجيوسياسي الطويل؛ فعندما اندلعت الاضطرابات المدنية في سوريا عام ٢٠١١م يبدو أن قرناً كاملاً من التأثير الفرانكفوني، وإستراتيجية حكم الأقلية في سوريا، لم يكونا من العوامل الحاسمة هنا.

الثورات العربية:

كان عام ٢٠١١م بالفعل عاماً مشهوداً؛ بسبب (الثورات العربية) التي أطلقت عليها الصحافة على الفور (الربيع العربي). وكان اندلاع هذه الثورات من وجهة النظر الفرنسية مفاجأةً كبرى، وكان ردّ فعل فرنسا الأوّلي مرتجلاً على وجه العموم؛ فقد كانت باريس تشيد قبل ذلك بعلاقاتها الجيدة مع الرئيس التونسي المستبدّ زين العابدين بن علي، حتى إن تونس كانت تُوصف في بعض الأحيان بـ(تنّين البحر الأبيض المتوسط)؛ بسبب وجود مؤسسات مدنية قوية في البلاد، واقتصادها الواعد، وكان ظهور تونس (على الطراز المتوسطي) محطّ إعجاب على نطاق واسع، كما أنها جسّدت نموذجاً اقتصادياً ناجحاً في سياق العولمة، لكن الثورة المفاجئة، ورحيل زين العابدين بن علي الخاطف، أصابا باريس بالذهول. وكانت الانتفاضة المصرية ضد الرئيس مبارك مفاجأةً أخرى لباريس. ووصف المحلّلون هذه الظاهرة بأنها تشبه إلى حدٍّ كبير السقوط المتتابع لأحجار (الدومينو)؛ فبدأت هذه الأنظمة الاستبدادية، التي طالما كانت تحظى بدعم القوى الغربية، تترنّح وتسقط واحداً تلو الآخر؛ فبعد تونس ومصر جاء الدور على ليبيا وسوريا. كان النضال المستمر من أجل حقوق الإنسان يتناقض مع دعم الحكومات الاستبدادية، التي كانت من وجهة نظر السياسة الواقعية قادرةً على كبح جماح التطرّف الإسلامي، وكانت جماعة الإخوان المسلمين متحفّظةً إلى حدٍّ ما في بداية الثورة في مصر، ولم تكن هي القوة الرئيسة وراء الثورة. ومنذ ذلك الحين والسياسة الواقعية الجديدة تفرض وجهات نظرها؛ فالانحياز إلى جانب الديمقراطيين الثوريين، الذين أصبحوا تدريجياً هم القادة الجُدد في العالم العربي (بما في ذلك ليبيا وسوريا)، كان يُطرح بوصفه الخيار الحكيم للقوى الغربية، وهو ما يفسّر النشاط السياسي والعسكري الفرنسي خلال الساعات الأولى من الأزمة

الليبية؛ إذ يجب دعم الديمقراطيين، ومنع الطاغية القذافي من التشبّث بالسلطة. وأدّت هذه النظرة إلى اندلاع حربٍ كان يُراد لها في بداية الأمر أن تكون حرباً محدودةً، لكنها تحوّلت سريعاً إلى تغيير حقيقي للنظام بمساعدة التدخلات العسكرية المدعومة من الغرب. إضافةً إلى ذلك، سمح تدخّل القوى الغربية بالانتقام بشكل غير رسمي من الزعيم الليبي؛ بسبب ارتكابه سلسلةً من الحوادث المؤسفة والاستفزازات. وقد تلقّى القذافي، الذي كان أيضاً جزءاً من مشروع (الاتحاد المتوسطي)، دعوةً رسميةً للحضور إلى باريس، ولا يزال الفرنسيون يذكرون الخيام البدوية الليبية التي نَصَبها في قصر ماريجني بشارع الشانزليزيه. وتفسّر هذه العوامل النفسية بالدرجة الأولى موقف فرنسا المتشدّد تجاه ليبيا. وكان لا بدّ من تنشيط السياسة الفرنسية- العربية وتجديدها لترقى إلى مستوى التطلّعات والمُثُل العالمية وفق الطريقة الفرنسية على النحو المنصوص عليه في إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وكانت فرنسا أيضاً على استعدادٍ لأن تكون على الجانب الصحيح من التاريخ؛ فقد أُجريت في فرنسا بالفعل مقاربة بين الثورات العربية والثورة الفرنسية عام ١٨٤٨م، المعروفة أيضاً باسم (ربيع الشعوب). وأخيراً، غنيّ عن القول أن هذه الانتفاضات منحت فرنسا فرصةً مثاليةً بسقوط القادة العرب الذين كانت العلاقات الدبلوماسية معهم معقّدة؛ فالسياق الحالي، والعملية التاريخية الطويلة، كلاهما يفسّر ردّ فعل فرنسا الفوري ووجهة نظرها المتعنّتة تجاه هذه المسألة.

- ١٠٠١ طريق فرنسي (٢٠١١- ٢٠١٥م):

منظور ثابت (٢٠١١- ٢٠١٣م):

اندلعت المظاهرات الأولى في سوريا في مارس عام ٢٠١١م في درعا في الجزء الجنوبي من البلاد، وكان ردّ فعل السلطات المحلية عنيفاً ووحشياً، مدعومةً من الحكومة التي لم تُبْدِ استعداداً لتقديم تنازلات للمتظاهرين. ثم امتدت تلك الاحتجاجات إلى جميع أنحاء البلاد (دمشق، وحمص، وبانياس)، وأصبح القمع شيئاً فشيئاً أكثر وأشدّ عنفاً. وقد دان وزير الخارجية الفرنسي في أوائل شهر مارس عام ٢٠١١م «استخدام القوة ضد المتظاهرين»، وندّد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في إبريل من العام نفسه «بالوحشية التي لا

تُطاق»[٣]، والتي تتمثّل في أعمال القمع هذه، وتبنّى الاتحاد الأوروبي في شهر مايو أول سلسلة من العقوبات ضد دمشق. واشتدت حملة القمع خلال شهري يونيو ويوليو من العام نفسه، واتّخذت طابعاً عسكرياً قاسياً، وطالب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، في ١٨ أغسطس عام ٢٠١١م «بشار الأسد بالتنحّي»، وكان ذلك أول تعبير واضح عن موقف متشدّد ضد الأسد، وهو موقف استمر أربع سنوات. ودعا زعماء فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في بيان مشترك الأسد إلى ترك السلطة؛ «فالأسد، الذي لجأ إلى القوة العسكرية الوحشية ضد شعبه، والمسؤول عن هذا الوضع، فقد الشرعية، ولم يعُد أهلاً لأن يقود البلاد». وظلّت فرنسا خلال السنوات التالية متمسكةً بموقفها المتصلّب بشأن سوريا، واستخدمت روسيا في أكتوبر عام ٢٠١١م حقّ النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك فعلت الصين، (واستخدم البلدان الفيتو مرةً ثانيةً في فبراير عام ٢٠١٢م، ومرةً ثالثةً في يوليو من العام نفسه).

تأسّس (الجيش السوري الحر) في خريف عام ٢٠١١م، وأعلنت جبهة النصرة في الوقت نفسه تأسيسها، وأعلنت الجبهة في يناير عام ٢٠١٢م ولاءها لتنظيم القاعدة. وقطعت الدول العربية والغربية في فبراير عام ٢٠١٢م علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، وأغلقت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج سفاراتها في دمشق. وأعلن الرئيس ساركوزي في الثاني من مارس عام ٢٠١٢م إغلاق سفارته في دمشق تنديداً بالقمع (الفاضح والمشين) من نظام الأسد، لكن لم يكن للقضية السورية تأثير في حملة الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وأعلن الرئيس المنتخب حديثاً فرانسوا هولاند في ٢٩ مايو عام ٢٠١٢م طرد السفيرة السورية في فرنسا لمياء شكّور عقب مجزرة حمص التي وقعت قبل بضعة أيام من هذا الإعلان. وحذّر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أغسطس عام ٢٠١٢م قائلاً: إن استخدام السلطات السورية الأسلحة الكيماوية يعدّ (خطاً أحمر)، وقد يؤدّي تجاوزه إلى ردٍّ عسكري. وأُنشئ في نوفمبر عام ٢٠١٢م (الائتلاف السوري لقوى المعارضة والثورة)، وأعلن الرئيس هولاند في الثالث عشر من الشهر نفسه أن

(3) *L'Orient-Le Jour*, "France's stance on Syria since the outbreak of the conflict", December 6, 2015, http: //goo.gl/GBlj19.

فرنسا تعترف بهذا الائتلاف الجديد بوصفه (الممثّل الوحيد للشعب السوري)، ثم اتّخذت المملكة المتحدة، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان الخليج، المسار ذاته. وكانت قوات الثوار تحقّق خلال ذلك مكاسب على الأرض في الجزء الجنوبي من البلاد بالقرب من دمشق، وفي حلب في الشمال، ودعمت الدول الغربية ودول الخليج هذه القوات بالسلاح بشكل فاعل وتكتّم، وتمّ توثيق وصول الكتائب الأولى للجهاديين الأجانب الذين قدموا إلى سوريا. وفي إبريل عام ٢٠١٣م بدّل تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق) اسمه ليصبح (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، ووسّع التنظيم نشاطه في سوريا، واستولى على الرقة في مارس عام ٢٠١٣م، وأصبحت (معقلاً) له. وفي الوقت ذاته بدأ انتشار قوات (حزب الله) يتعاظم في خضم الصراع السوري بدعمٍ من إيران، وأصبح النظام السوري قادراً بمساعدة حزب الله على مقاومة الثوار، وتحقيق مكاسب على الأرض؛ فقد تمكّن النظام في يونيو عام ٢٠١٣م من استعادة السيطرة على القصير، واستعادة جزء من حمص في شهر يوليو من العام نفسه.

ظلّت فرنسا خلال هذه المدة (٢٠١١- ٢٠١٣م) متحالفةً مع قوى غربية أخرى، رافضةً استخدام اسم (الحكومة السورية)، واستخدمت بدلاً منه اسم (النظام السوري)، وقامت بدعم الثوار، خصوصاً أن الجهاديين في ذلك الوقت كانوا لا يزالون أقليةً، وكانت الجماعات (المعتدلة) -على ما يبدو- تمتلك إلى حدٍّ بعيد فرص تحقيق النصر في تلك الحرب الأهلية، وكانت هناك بطبيعة الحال بعض الخفايا التي يمكن الإفادة منها، (خصوصاً فيما يتعلق بمبيعات السلاح)، لكن فرنسا تمسّكت فوق كلّ شيء بموقفها، وكانت جزءاً من التحالف الموحّد ضد الأسد، ولم يكن لتداول السلطة في فرنسا في أعقاب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢م أيّ تأثير في وجهة نظرها تجاه سوريا.

موقف صارم وتنامي العزلة الدبلوماسية:

تسبّب هجوم كيماوي في نهاية أغسطس عام ٢٠١٣م في وفاة ١٤٠٠ شخص في إحدى ضواحي دمشق، وبدا هذا الهجوم أكثر خطورةً من سابقيه. ومع أنه لم يكن من الممكن تحديد مصدر الصواريخ المستخدمة في هذا الهجوم، وعلى الرغم من الجدل الدائر في أعقاب ذلك، حمّلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية النظام السوري مسؤولية

الهجمات. وكان الرئيس أوباما مصمّماً على القيام بتدخّل عسكري انتقامي، ومع ذلك فقد كان حذراً قبل شنّ أيّ عملية، وقرّر الحصول على موافقة الكونجرس. وتُوحي هذه الإستراتيجية السياسية بوجود نهج حذر فيما يتعلّق بـ(الخط الأحمر)، وبالمصدر الدقيق للهجوم. وطالب رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أيضاً بردٍّ عسكري في سوريا، وسعى إلى الحصول على دعم مجلس العموم، لكن أغلبية أعضاء البرلمان رفضوا الاقتراح الذي تقدّمت به الحكومة، وتردّدوا كثيراً حيال شنّ حرب أخرى، وتكرار التجربة العراقية. ومن ناحية أخرى، أصرّت فرنسا بشدة على التمسك بقرار ضرب النظام السوري، وكانت واشنطن حينها متردّدةً في اتّخاذ قرارها: هل تحذو الولايات المتحدة الأمريكية حذو فرنسا، أو تتّخذ المسار البريطاني؟ وتُثار بعض الشكوك بشأن احتمالات موافقة الكونجرس، وتبيّن أن نتائج التصويت كانت غامضةً. وفتح اقتراح سيرجي لافروف ضرورة وجود عمليات تفتيش دولية تحت إشراف الأمم المتحدة لمراقبة الأسلحة الكيماوية السورية باباً دبلوماسياً وبديلاً عن الضربات العسكرية ضد دمشق، وتمّ تبنّي هذا الخيار في نهاية المطاف، وقَبِل الأسد على الفور عمليات التفتيش.

حاولت فرنسا التمسّك بموقفها، لكنها أصبحت معزولةً على الساحة الدبلوماسية، ولم تتمكّن من تحقيق تطلّعاتها، وتبيّن أنها وقفت عاجزةً عن بلوغ مرامها في هذا الصدد. وكان فرنسيس رفائيل مستعداً للتوجّه إلى دمشق، لكن باريس لا يمكن أن تعمل وحدها؛ فهي بحاجة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي من حلفائها. ومنذ ذلك الحين أصبح الموقف الفرنسي المتصلّب يعني عزلة فرنسا الدبلوماسية، ويتناقض مع نفوذها المحدود، وقدرتها الضعيفة على تنفيذ التدخّل العسكري الذي تنشده، وأصبحت فرنسا لدى كثيرين شريكاً غير ملائم، خصوصاً أنها تتبنّى الموقف المتشدّد ذاته تجاه إيران والمسألة النووية.

وقد منحت الانقسامات بين القوى الغربية روسيا فرصة العودة إلى الساحة من خلال تقديم حلول بديلة على الرغم من تأثيرها في الأزمة الأوكرانية. كما تمكّن بشار الأسد من العودة مرةً أخرى إلى الساحة الدبلوماسية من خلال التوقيع على اتفاق بشأن التفتيش عن الأسلحة الكيماوية في البلاد، وساعد تحقيق القوات الحكومية بعض المكاسب العسكرية على الأرض -في الوقت ذاته- على تغيير الأوضاع، ثم ظهر النظام السوري، الذي كان يتّجه نحو الانهيار السريع، أكثر صلابةً.

خطوط متحرّكة (٢٠١٤- ٢٠١٥م):

لجأ ٢,٣ مليون سوري في نهاية عام ٢٠١٣م إلى دول الجوار (تركيا، والعراق، والأردن، ولبنان، ومصر)، وجَرَت الجولة الأولى من المفاوضات في جنيف في يناير عام ٢٠١٤م؛ فاجتمع الأخضر الإبراهيمي -مبعوث الأمم المتحدة الخاصّ إلى سوريا- بممثّلين عن الحكومة السورية، ومندوبين من (الائتلاف الوطني). ومع ذلك لم يتمّ إحراز أيّ تقدّم نحو إيجاد حلّ سياسي. وواصل النظام السوري خلال ذلك تقدّمه العسكري على الأرض، وتمكّن من استعادة السيطرة الكاملة على الحدود اللبنانية بمساعدة حزب الله (الاستيلاء على يبرود في مارس عام ٢٠١٤م)، واستعادة السيطرة الكاملة تقريباً على حمص في شهر مايو، وفي يونيو أجرى النظام السوري انتخابات في المناطق التي يسيطر عليها، وحصل على الدعم كما هو متوقّع. وحقّق تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً خلال ذلك مكاسب على الأرض في العراق؛ فبعد استيلائه على الفلوجة في يناير عام ٢٠١٤م استولى على الموصل في يونيو، وهو ما تسبّب في حدوث زلزال سياسي، وسرعان ما أعلن أبو بكر البغدادي نفسه (خليفةً)، وتمّ تغيير اسم التنظيم من (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ليصبح (الدولة الإسلامية)، أو ما يُعرف إعلامياً بـ(تنظيم داعش). وفي ١٩ أغسطس عام ٢٠١٤م تسبّب قطع رأس أحد الرهائن، وهو الصحفي الأمريكي جيمس فولي، في إحداث ضجة كبيرة؛ فتمّ بعدها إنشاء تحالف يضم ٦٠ دولة ضد تنظيم داعش. وانضمّت فرنسا إلى التحالف، لكنها لم تشارك في الغارات الجوية على سوريا، وإنما على العراق فقط. وفي ٢٨ أغسطس أعلن الرئيس هولاند أن الأسد لن يكون «شريكاً في الحرب ضد الإرهاب» في سوريا والعراق. ولم تغيّر التطورات الجديدة في الواقع موقف فرنسا، وظلّ العداء تجاه الأسد قائماً. ولم يكن صعود تنظيم داعش يبدو عاملاً حاسماً في ذلك الوقت، ومع ذلك بدأت باريس تدافع عن وجهة نظرها من خلال مساواة الأسد وداعش أخلاقياً، ورفضت اسم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، واعتمدت بدلاً منه اسم (داعش)؛ لتجنّب الاعتراف بأنه (دولة). إن اسم (داعش) ما هو في الواقع إلا اختصار لـ(الدولة الإسلامية في العراق والشام) باللغة العربية، لكن ذلك لا يعني شيئاً لفرنسا؛ فموقفها الصارم من التطرّف الإسلامي يجب أن يتواكب مع وسائل الاتصال الملائمة.

ومع ذلك، فقد مكّن الموقف الدبلوماسي الفرنسي باريس من تحقيق بعض المكاسب

السياسية، وسمح سلوك باريس المتشدّد خلال المفاوضات بشأن القضية النووية الإيرانية بمزيدٍ من التقارب الدبلوماسي مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وأصبح هناك تعاون جديد مُثمر مع السعودية، التي حلّت مكان قطر. وأقامت فرنسا أيضاً علاقات سياسية أوثق مع تونس؛ لأنها الرمز الوحيد لنجاح ديمقراطية الربيع العربي، ومع مصر التي تمكّن المشير السيسي فيها من وضع حدٍّ لحكم الإسلاميين من جماعة الإخوان المسلمين بمساعدةٍ من الرياض. وكانت فرنسا كذلك، بفضل سياستها مع البلدان العربية، وموقفها الراسخ، قادرةً على جعل مبادئها السياسية متّسقةً بشكل مُحكم (مناهضة الأسد، ودعم تونس)، وعلى إيجاد فرص تجارية (صفقات سلاح مع السعودية، ومصر التي اشترت طائرات الرافال الفرنسية بتمويلٍ من السعودية). وهكذا، مزجت (سياسة الشرق الأوسط) الجديدة بين الضرورات الأخلاقية والاقتصادية التي حلّت محلّ (السياسة العربية الفرنسية) التقليدية.

لكن بدأت الانتقادات في الجبهة الداخلية تُسمع، خصوصاً بين الأحزاب اليمينية، وندّد كثيرون بصعود الحركة الجهادية، ودعوا إلى إعادة النظر في سياسة معارضة الأسد، بل إن أربعة أعضاء من البرلمان الفرنسي سافروا إلى دمشق في ٢٦ فبراير عام ٢٠١٥م، وزاروا بشار الأسد، وقُوبلت زيارتهم بالطبع بردٍّ فعلٍ حازمٍ من فرانسوا هولاند، الذي (دان) هذه الزيارة، وندّد باجتماعهم مع (ديكتاتور). ولم تعُدْ تُسمع معارضة شديدة تجاه الخط السياسي الفرنسي، ولا مناقشات كبرى في فرنسا بشأن هذه المسألة، لكن هذا التوازن الدقيق أصبح ابتداءً من صيف عام ٢٠١٥م مهدّداً بطريقة ما أو بأخرى.

- تغيّر مفاجئ:

نقاط التحوّل الأولى (صيف عام ٢٠١٥م):

استعادت موسكو في نهاية ربيع عام ٢٠١٥م مكاسب على الجبهة الدبلوماسية، وفي منتصف أغسطس عام ٢٠١٥م التقى محمد جواد ظريف -وزير الشؤون الخارجية الإيراني- نظيره الروسي سيرجي لافروف، وذكر البيان المشترك لهما أن إيران وروسيا متمسّكتان بوجهة نظر مشتركة، وتهدفان إلى حلّ سياسي للنزاع السوري من دون أيّ شرط مُسبق يتعلّق بمصير بشار الأسد. وفي وقت لاحق، سافر ولي العهد السعودي، ثم ملك الأردن، ووزير

الخارجية الإماراتي، إلى موسكو يوم ٢٥ أغسطس عام ٢٠١٥م بحجة حضور معرض للأسلحة، ولم يصدر بيان صحفي أو إعلان رسمي. وفي السادس والعشرين من أغسطس، توجّه المشير السيسي أيضاً إلى موسكو، ودعت مصر وروسيا إلى قيام جبهة موحّدة ضد الإرهاب في سوريا، وذكر تقرير المؤتمر الصحفي أن «قيام جبهة لمكافحة الإرهاب على نطاق واسع تشمل أطرافاً دوليةً رئيسةً من دول المنطقة، منها سوريا، أمر في غاية الأهمية». ويمكن تفسير هذه المبادرات الدبلوماسية من خلال عدة عوامل، هي:

١- الاتفاق النووي مع إيران، الذي فتح عهداً جديداً لها كما هو الحال الآن، عادت من خلاله مرةً أخرى بحكم الأمر الواقع إلى المجتمع الدولي؛ فلم يعُد من الممكن تجاهل دورها الدبلوماسي.

٢- الوضع العسكري في سوريا؛ فلم يهيمن على الأرض أيّ من: النظام السوري، أو المعارضة، أو تنظيم داعش.

٣- التغيير الدبلوماسي الدقيق للمملكة العربية السعودية، التي بدأت بالانفتاح قليلاً على جماعة الإخوان المسلمين، ويعاني حلفاؤها الذين ترعاهم في سوريا بعض الصعوبات على أرض الواقع.

٤- تدهور الوضع فيما يتعلّق بأزمة النفايات الكارثية في لبنان، التي تزامنت مع الجمود السياسي؛ فلم تجرِ أيّ انتخابات جديدة ناجحة، لا رئاسية ولا تشريعية.

٥- وأخيراً، ضعف القوات الحكومية السورية والأقلية العلوية الحاكمة كما اتّضح بعد إلقاء القبض على أحد أفراد عائلة الأسد على إثر مطالب شعبية بذلك.

أصبحت لدى إيران منذ ذلك الحين القدرة على أن تعمل بصورة أكثر حذراً على الجبهة الدبلوماسية، والسماح لروسيا بأن تكون لها اليد الطولى؛ فهناك إجماع نسبي لا يخفى على دور روسيا. سيسمح التوصّل إلى حلّ للأزمة السورية بالفعل باتّخاذ إجراءات أكثر فاعليةً ضد تنظيم داعش، وعندها ستتحقّق إستراتيجية الرئيس أوباما المنخفضة التكلفة، وسياسة النأي بالنفس، بينما تُبقي الولايات المتحدة الأمريكية على تعاونها مع القوى الإقليمية. ومن ناحية أخرى، إذا اتّخذت روسيا زمام المبادرة، وقادت ائتلافاً واسعاً، فإن من شأن ذلك أن يُثبت أنها لا تزال بعيدةً من خطر العزلة، بل على العكس من ذلك، ستعود موسكو إلى الطليعة الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

لقد تجاهل معظم الخبراء مفاوضات ما وراء الكواليس تلك[٤]، ومع ذلك لم يخطئ الدبلوماسيون؛ فقد لاحظوا تغييراً طفيفاً في موقف فرنسا. ودعا الرئيس الفرنسي في مؤتمر السفراء في نهاية شهر أغسطس عام ٢٠١٥م إلى (تحييد) بشار الأسد، و(التحييد) أضعف من (الرحيل)، ويبدو أن باريس أدركت أيضاً أن عزلتها الدبلوماسية النسبية لها بعض الجوانب السلبية، وأن الأمريكيين سيسبقونها إلى طاولة التفاوض. ومن ناحية أخرى، أصبحت أوروبا أكثر إدراكاً لمشكلة اللاجئين عندما بدأ التدفّق غير المسبوق للمهاجرين إلى حدودها، وكان معظمهم من سوريا والعراق، وعبّرت أصوات كثيرة عن اهتمامها وقلقها إزاء الحاجة الملحة إلى معالجة (الأسباب الجذرية) لأزمة اللجوء هذه. وفي هذه المرحلة، تغيّر المزاج الأوروبي، وبدأ كثيرون يطالبون بإعادة النظر في السياسات ذات الصلة، وكان لا بدّ من تعديل المواقف تجاه المعارضة الديمقراطية، ورحيل الأسد، وكانت تلك التغييرات لباريس مجرّد تعديلات طفيفة فقط، وتعليقاتٍ على الحواشي في المشروع السياسي الكبير.

وهكذا، كان نشر روسيا جنودها في اللاذقية بصورة خاطفة، ودعمها العسكري للنظام السوري، مفاجأة كبرى لأوروبا، وكانت المقاتلات والمروحيات وقوات الحماية والدعم القتالي هي التعزيزات الروسية التي أُرسلت إلى النظام السوري، ولم يتم إخطار الاتحاد الأوروبي، أو ألمانيا، أو فرنسا بذلك. ودعا بوتين بعد ذلك إلى تحالف واسع ضد تنظيم داعش، لكن القوى الغربية واجهت مشكلة كبيرة؛ إذ لا توجد قوات مستعدة لقتال التنظيم باستثناء القوات الكردية، وعلى أراضيها فقط؛ فوجود قوات على الأرض ليس خياراً جاداً للقوى الغربية؛ لأن النتائج غير مضمونة. ووفقاً لما ذكره المؤرّخ العسكري ميشال غويا، هناك حاجة إلى نشر أكثر من ٤٠ ألف جندي[٥]، ويرى كثيرون أن الحلّ الروسي مناسب، ويتماشى مع إستراتيجية روسيا، التي كانت تقترح على الغرب -على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية على الأقلّ- إنشاء تحالف مشترك لمكافحة الإرهاب. وفي مستهلّ عام ٢٠٠١م، طُرح هذا الموضوع على طاولة النقاش؛ ففي ١٢ سبتمبر من ذلك العام اتّصل فلاديمير بوتين، الذي كان قد انتُخب لتوّه

---

(٤) جاء الاستثناء في مقالة نُشرت في ٢٩ أغسطس عام ٢٠١٥م على موقع La Vigie، على الرابط:
https://www. lettrevigie.com/?p=892.

(5) M. Goya, "Détruire Daech ou laisser vivre l'Etat islamique," blog entry, *La voie de l'épée*, October 21, 2015, http://lavoiedelepee.blogspot.com/2015/07/detruire-daech-ou-laisser-vivre-letat.html.

رئيساً لروسيا، بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، وناقش معه التهديدات الإرهابية، وهو ما أدّى إلى اتفاق بين روسيا وحلف الناتو تمّ التوقيع عليه في العام نفسه.

مقاتلات روسية من طراز (سو-٣٠) في قاعدة حميميم الجوية في محافظة اللاذقية بسوريا (المصدر: RT).

يمكّننا هذا التحليل من فهم أسباب تعاون الروس والأمريكيين في سوريا؛ فعلى الرغم من الاختلاف الظاهري إلا أنه ربما يكون هدف موسكو الفعلي هو ليس محاربة تنظيم داعش، وإنما استئناف العملية السياسية، وتحديداً المرحلة الانتقالية؛ فمنذ البداية كان مصير الأسد هو نقطة الخلاف الرئيسة، وبينما تدعم روسيا الأسد بصورة دائمة وواضحة إلا أن ثمة تغييرات مفاجئة حدثت على صعيد حلف الناتو؛ فقد ألمح جون كيري إلى حقيقة أن الأسد يمكن أن يساعد على العملية الانتقالية، حتى أردوغان أعلن في ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٥م أن الأسد يمكن أن يكون جزءاً من العملية الانتقالية. قد تكون إعادة انتخاب الأسد واردة في الواقع، وهو ما يمكن أن يفسّر هذه التطورات الجديدة.

بناءً على ذلك، قرّرت فرنسا -مرةً أخرى- تغيير موقفها؛ فقد أكّدت باريس في سبتمبر عام ٢٠١٥م مشاركتها في التحالف، وأعلنت خطّتها لشنّ ضربات جوية، ليست في العراق فقط، وإنما في سوريا أيضاً. لكن فرنسا أصرّت على وضع النظام السوري في خانة تنظيم داعش، وفي ٢٨ سبتمبر أعلن الرئيس هولاند أنه «من المستحيل أن تعمل الضحية والجلاد معاً»؛ لذلك فهو يستبعد الأسد من أيّ نتائج سياسية.

ومع أن الأسد لا يزال يجسّد حقيقة الطاغية الكبير إلا أن كثيرين ألمحوا إلى أن الإستراتيجية التي اتُّبعت خلال السنوات الثلاث الماضية أدّت إلى طريق مسدود، وهو ما ينطبق بشكل خاصّ بعد هجمات يناير عام ٢٠١٥م، وأزمة اللاجئين. ويسوّغ الضغط الشعبي المتزايد الحاجة إلى تعديل الموقف الأخلاقي الذي ظلّ كما هو منذ ذلك الحين؛ فنحن نعلم منذ أن ذُكرت قصة شاول [أول ملوك بني إسرائيل في القرن الحادي عشر قبل الميلاد] في الكتاب المقدس أن الطريق إلى دمشق مملوء بالتقلّبات المفاجئة.

التمزّق:

لم يكن عام ٢٠١٥م حافلاً بالنجاح لتنظيم داعش؛ فقد عانى التنظيم عدداً من النكسات، وبدا أنه دخل مرحلة الاحتواء على الصعيد العالمي؛ إذ خسر كوباني على الحدود التركية في شهر يناير، وهي أول هزيمة عسكرية ساحقة يُمنى بها، وفي إبريل، وعلى الأراضي العراقية، خسر التنظيم تكريت، وفي يونيو طُرد من تل أبيض، وكان استيلاء التنظيم على تدمر في مايو العملية الوحيدة الناجحة له؛ إذ انسحبت القوات الحكومية آنذاك، واتّجهت إلى معقل العلويين. وفي خريف عام ٢٠١٥م، غيّر التنظيم إستراتيجيته، وبدأ بتصدير الحرب إلى خارج بلاد الشام من خلال شنّ عدد من الهجمات الإرهابية ابتداءً من يونيو في تونس، والكويت، واليمن، وتركيا، وضد روسيا (بعد تحطّم طائرة ركاب روسية فوق شبه جزيرة سيناء)، وكذلك في لبنان (مقتل ٤٤ شخصاً بعد هجومين انتحاريين متزامنين في ٣١ أكتوبر). وعلى الرغم من هذه الهجمات إلا أن الإرهاب لا يزال يشعر بأنه تهديد بعيد من الشعوب الأوروبية؛ إذ لم تقع مؤخراً هجمات خطيرة على التراب الأوروبي؛ لذلك هزّت الاعتداءات الإجرامية في باريس في ١٣ نوفمبر، (التي قُتل فيها ١٣٠ شخصاً، وأصيب ٣٥٠ آخرون)، جميع أنحاء العالم، خصوصاً في فرنسا، وهو أمر مفهوم؛ إذ يُوجد الآن (ما قبل) أحداث ١٣ نوفمبر، و(ما بعدها). ومع أن فرنسا ذاقت في السابق مرارة الهجمات الإرهابية على أراضيها إلا أن ردّ فعلها كان مختلفاً هذه المرة؛ فقد استخدمت السلطات كلمة (حرب)، وهي الكلمة التي سبق أن استخدمها رئيس الوزراء الفرنسي في يناير عام ٢٠١٥م بعد حادثة إطلاق النار على صحيفة تشارلي إبدو، لكن الجمهور العام لم يكن يشعر

في الواقع بحالة الحرب هذه في ذلك الحين. أما في نوفمبر، فقد شعر الجميع بـ(حالة الحرب) على الرغم من تعقيدات هذا المصطلح[٦].

لن ندخل في النقاشات الكثيرة التي أحاطت بتلك الهجمات في فرنسا، لكننا بحاجة إلى دراسة تأثير هذه الأعمال الإرهابية في الأراضي الفرنسية، وفي سياسة فرنسا تجاه سوريا؛ فقد كانت التغييرات صارمةً، وأدّت إلى تضخيم التوجّهات الدقيقة التي بدأنا نلحظها في نهاية الصيف؛ فنحن لم نعُد نتحدث عن التقدّم، بل عن تغيّر مفاجئ؛ ففي ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٥م وصف الرئيس هولاند تنظيم داعش بالعدو رقم واحد في سوريا، مع أنه كان لا يزال يردّد أن الأسد لا يمكن أن يكون جزءاً من (حلّ سياسي) «في سوريا، نحن نسعى بحزم وبلا كلل إلى حلّ سياسي، حلّ لا يشمل بشار الأسد، لكن عدوّنا في سوريا هو داعش»، ثم وضع حداً للمعادلة (الأسد= تنظيم داعش)، التي كانت تمثّل توجّه سياسة فرنسا في سوريا. ونتيجةً لذلك تمّ إنشاء تحالف دولي واسع، ثم بدأ الرئيس الفرنسي سلسلةً من الزيارات الدبلوماسية (واشنطن، وموسكو)، مع زيادة نشر القوات العسكرية الفرنسية؛ إذ قصفت الطائرات الفرنسية المقاتلة أهدافاً في سوريا، وغادرت حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديجول قاعدتها البحرية طولون إلى منطقة الخليج؛ لتقلع من على متنها طائرات الرافال الفرنسية لتنفيذ مهامّ في سوريا.

مقاتلة رافال الفرنسية (المصدر: Politico).

(٦) انظر أيضاً:

La Vigie, nos. 29 and 30.

ذهبت فرنسا في نهجها الدبلوماسي الجديد أبعد من ذلك؛ فقد قال لوران فابيوس -وزير الخارجية- في طريق عودته من موسكو في ٢٧ نوفمبر عام ٢٠١٥م: إنه يتوقّع أن تشارك القوات السورية الموالية لبشار الأسد في الحرب ضد تنظيم داعش، ثم قال في اليوم التالي: إنه يريد توضيح تصريحاته، وإنه يعني (بعض القوات السورية)، وليس (القوات السورية كلها). لكن تغيير فرنسا لهجتها، الذي يتناقض مع موقفها الأول الصارم، لم يمرّ مرور الكرام؛ ففي ٣٠ نوفمبر عام ٢٠١٥م أعلن فابيوس أن التعاون مع الجيش السوري لن يكون ممكناً إلا إذا كان الأسد بعيداً من السلطة، وفي ٥ ديسمبر أعلن أن رحيل الأسد لن يكون شرطاً مسبقاً لعملية الانتقال السياسي بعد الآن. هنا لا يملك المرء إلا أن يلمس تغيّر الموقف، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس ومستشاري الدفاع المقرّبين منه (مانويل فالس، وبرنار كازنوف، ووزير الدفاع جان إيف لودريان) هم من عزّز هذا التحوّل، ويبدو أن وزير الخارجية الفرنسي نُحِّي جانباً، ولم يكن له بعد ذلك خيار سوى الامتثال لتلك التوجّهات الجديدة، وهذه هي نهاية السياسة الخارجية الفرنسية مع فابيوس؛ فمنذ ذلك الحين دخلت سياسة فرنسا في سوريا عهداً جديداً.

ثانياً: تنظيم التغيير.. جولات التفاوض

«لا حلّ ممكناً في وجود بشار الأسد، ولا حلّ ممكناً من دون وجوده».

L'Orient- Le jour, December 7, 2015.

صاحب التحوّل السياسي المفاجئ الفرنسي تجاه سوريا نشاط دبلوماسي مكثّف؛ فعلى الجبهة الداخلية أتاح ذلك للرئيس الفرنسي استكمال مشروعه للتحوّل، وتقديم نفسه ليس فقط بوصفه (زعيم حرب) محترم، لكن أيضاً بأنه (واحد من القادة العظام في العالم)، والقوة الدافعة على الساحة الدبلوماسية الدولية. وكان الرئيس الفرنسي قد حاول في الماضي القيام بهذا الدور الريادي في مالي[٧]، وخلال الصراع في منطقة الساحل على سبيل المثال، وكذلك من خلال تشجيعه التوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة الأوكرانية (صيغة نورماندي، في عملية مينسك للسلام)، أو من خلال استضافة قمة التغيّر المناخي تحت إشراف الأمم المتحدة في باريس (COP21)، لكن الوضع يختلف في الحالة الراهنة؛ فالمسألة تحتاج إلى إطار ثنائي، وآخر متعدّد الأطراف، لوضعهما موضع التنفيذ، وتنظيم هذا التغيير السياسي مع الحلفاء المعتادين، وكذلك منح دول الشرق الأدنى والأوسط اهتماماً خاصاً.

- إطار متعدّد الأطراف: أيّ شرعية؟

إطار الأمم المتحدة:

حاولت فرنسا، بمجرّد أن بدأت الضربات الجوية الأولى على سوريا في سبتمبر عام ٢٠١٥م، قبل هجمات نوفمبر في باريس، وضع إطار قانوني لأفعالها. وفي العراق، (طلبت) الحكومة العراقية من قوات التحالف شنّ غارات جوية. وفي سوريا، على الرغم من أنه تمّ قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق إلا أن النظام السوري يظلّ هو السلطة الشرعية في البلاد، ومازال يحتفظ بمقعده في الأمم المتحدة؛ لذلك فالتدخل الأجنبي على الأراضي السورية لن يمرّ من دون مشكلات قانونية، ولهذا السبب تقول فرنسا: إنها ستنفّذ غارات جوية بوصفها عملاً من أعمال (الدفاع عن النفس) وفقاً لميثاق الأمم

(7) D. Revault d'Alonnes, *Les guerres du président*, (Paris: Seuil, 2015).

المتحدة[٨]. ومع ذلك، أثار هذا الجانب القانوني كثيراً من الأسئلة، وظهر على السطح بوصفه مسألةً خلافيةً لم تُقنع معظم الخبراء؛ (فهناك بالفعل كثير من الإشكاليات، إضافةً إلى حقيقة أن تنظيم داعش ليس دولةً في حدِّ ذاته؛ إذ يسمح ميثاق الأمم المتحدة باستخدام القوة للدفاع عن النفس ضد دولة ما)، لكن فرنسا كانت تأمل أن تحافظ على وضعها القانوني في هذا الإطار.

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند يتحدث أمام البرلمان الفرنسي في فرساي، ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٥م (المصدر: The Telegraph).

من ناحية أخرى، أصبحت فرنسا على الفور بعد هجمات الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠١٥م تمتلك الشرعية لاستعمال ذريعة الدفاع عن النفس، ولا أحد يعارض هذه المرة استخدام فرنسا بند (الدفاع عن النفس)، وهي المادة التي لوّحت بها أيضاً الولايات المتحدة

(٨) قال الرئيس هولاند في خطابه أمام البرلمان الفرنسي (الجلسة المشتركة) في ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٥م: «هذا هو السبب الذي يجعل ضرورة تدمير داعش تحدياً لكلّ المجتمع الدولي؛ لذلك طلبتُ من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقد جلسة في أسرع وقت ممكن لاتخاذ قرار يعبّر عن قرار مشترك لدينا لمكافحة الإرهاب»، انظر الرابط:
http://goo.gl/vroLjl.

الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م. لكن الأمور لم تمرّ بطريقة سلسة؛ فبعد وقت وجيز، وفي ٢٢ نوفمبر، تبنّى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٢٢٤٩)، ولا يمنح هذا القرار تفويضاً قانونياً يخوّل استخدام القوة العسكرية[٩]، خلافاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ينصّ القرار -في الواقع- على أن (جميع التدابير الضرورية) يمكن اتّخاذها ضد الأعمال الإرهابية التي تُرتكب على أراضيها فقط، وهو ما يمكن أن يوفّر أساساً قانونياً للتدخّل الفرنسي. وعلى الرغم من غموض هذا القرار إلا أنه حظي بتأييد روسيا والصين؛ فقد عبّرت موسكو وبكين عن انزعاجهما من التفسير الفضفاض للقرار رقم (١٩٧٣) الخاصّ بليبيا، واتّهمتا التحالف بتجاوز حدود تفويض الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن روسيا دعت أيضاً إلى إنشاء تحالف دولي ضد الإرهاب، وحاولت تقديم حلّها الخاصّ إلى الأمم المتحدة. ولم يكن الأساس القانوني لذريعة فرنسا (الدفاع عن النفس) مضموناً تماماً، ومع ذلك فإن الغضبة الدولية في أعقاب هجمات باريس، والتضامن مع الضحايا الذي عمّ جميع أنحاء العالم، مكّنا فرنسا من الوقوف على أرضية صلبة حيال مسألتين رئيستين، هما: أساس قانوني لتدخّلها، ونهاية للعزلة الدبلوماسية النسبية التي عانتها في البداية على إثر إفراطها في الحماس لوجهة نظرها. ظلّت فرنسا حازمةً في موقفها، لكن موقفها المتشدّد هذا مكّنها من تعزيز توافق في الآراء، من حيث المبدأ على الأقلّ، لكن الجوانب العملية لهذه السياسة تسبّبت في وجود بعض الخلافات فقط.

الإطار الأوروبي:

أعلن الرئيس هولاند في خطابه أمام البرلمان الفرنسي أنه سيطلب الدعم من شركائه الأوروبيين. ومع أن هذا الطلب لم يفاجئ أحداً إلا أن أسئلةً أُثيرت حول طبيعة هذا الدعم. واستدعت فرنسا بشكل غير مسبوق المادة رقم (٤٢,٧)[١٠] من معاهدة لشبونة.

---

(٩) للاطلاع على النصّ الإنجليزي من القرار رقم (٢٢٤٩) انظر الرابط:

http://goo.gl/NkDSox.

(١٠) تنصّ المادة رقم (٤٢,٧) من معاهدة لشبونة على: «إذا تعرّضت دولة عضو لعدوان مسلّح داخل أراضيها تقع على بقية الدول الأعضاء مسؤولية تقديم العون والمساعدة بكلّ الوسائل المتاحة لديهم وفقاً للمادة رقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، ولن يؤثّر ذلك في الطابع الخاصّ لسياسة الأمن والدفاع لبعض الدول الأعضاء المعنيين»، انظر الرابط:

http://goo.gl/SFk14k.

وتُستمدّ هذه المادة من مادة قديمة في معاهدة اتفاق الدفاع عن النفس، التي عُقدت عام ١٩٤٨م، وكانت هي نفسها أساساً لقيام اتحاد أوروبا الغربية، و(أُعيدت صياغتها) وتكييفها لإدراجها في معاهدة الاتحاد الأوروبي. ووفقاً للخبراء، فإن هذه المادة تعدّ إعلان مبدأ يعود إلى التراث التاريخي للاتحاد الأوروبي أكثر من كونها مادةً قانونيةً حقيقيةً. ويرى المتخصّصون القانونيون الأوروبيون أن من شأن المادة رقم (٢٢٢) أن تكون أكثر نجاحاً وفاعليةً في تعزيز الدفاع الأوروبي(١١).

ومع ذلك، فإن استحضار باريس المادة رقم (٤٢,٧) يعدّ أمراً واعداً جداً؛ فقد كان ذلك عملاً سياسياً وقانونياً في المقام الأول، كما أنها مكّنت فرنسا من إطلاق دعوة للتضامن الأوروبي من خلال التصويت، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدّي إلى حصولها على معوّنات عسكرية، ومدّ يد المساعدة إليها. وكانت فرنسا تطالب بهذا الدعم على مدى سنوات كثيرة، خصوصاً فيما يتعلّق بعملياتها في إفريقيا، لكن لم يتم القيام إلا بأقلّ القليل؛ فقد أرادت فرنسا من خلال استحضار المادة رقم (٤٢,٧) الحصول على ضمانات فيما يتعلّق بهذه المساعدات الأوروبية المشتركة، لكن تلك الجهود لم تكن ذات جدوى على الإطلاق كما سنرى.

أُجري التصويت بعد يوم واحد من خطاب الرئيس الفرنسي أمام البرلمان، وأُعلن أن الاتفاق الأمني ستكون له الأسبقية على ميثاق الاستقرار، وبعبارة أخرى: كانت فرنسا (في حالة حرب)، وتشعر بأنها لم تعُدْ مُلزَمةً بالتمسك بالالتزامات الصارمة في منطقة اليورو، والعجز في الميزانية، وقد طالبت فرنسا مراراً -قبل بضعة أشهر من ذلك الخطاب- بإعفائها فعلياً من النفقات الدفاعية بسبب العجز في ميزانيتها، لكن الأوروبيين لم يُعيروها آذاناً مُصغية. ومع ذلك، مكّن الوضع الجديد، والتصويت الخاصّ بطلب التضامن الأوروبي في هذا الشأن، فرنسا من تغيير هذا الموقف، والحصول على بعض التسهيلات المالية من الاتحاد الأوروبي. وحظيت المطالب الفرنسية بردٍّ إيجابي من المفوضية الأوروبية، وحصل أخيراً هولاند، الذي كان متردّداً على الدوام حيال الرضوخ لضغوط التقشّف التي دعا إليها الاتحاد الأوروبي، على ما كان يتمنّاه منذ وقت طويل،

---

(١١) انظر الرابط:

http://goo.gl/DXmmEg.

كما مكّن الوضع الجيوسياسي فرنسا من الحصول على ما لا يُمكن أن يمنحه الاقتصاد. إضافةً إلى ذلك، فإن تطبيق أحكام المادة رقم (٤٢,٧)، بدلاً من المادة رقم (٢٢٢)، كانت له عدة عواقب أخرى: أولاً أن المؤسسات الأوروبية لا تتدخّل في قرارات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلّق بخطط المنظمات الحكومية الدولية، وثانياً أن الاستناد إلى المادة رقم (٤٢,٧) سيعمل أيضاً على حشد الدعم السياسي لنظام الدفاع الأوروبي بدلاً من اللجوء إلى مساعدة حلف شمال الأطلسي.

تنحية حلف شمال الأطلسي:

حاولت فرنسا عمداً خلال بضع سنوات قبل هذا القرار تنحية (الناتو)، ولم يكن الدافع وراء هذا القرار أيديولوجياً (كما في الأيام الخوالي من عهد ديجول وخلفائه)، بل كان خياراً عملياً في سياق ما بعد الحرب الباردة[١٢]؛ فمنذ عودة فرنسا إلى حلف شمال الأطلسي والمنظمة تثبت أنها غير فعالة تماماً بسبب الخلافات بين أعضائها الأوروبيين، وهو ما مثّل خيبة أمل لباريس؛ فقد كان بعض الحلفاء يرون أن موسكو أكبر عدو، بينما كان آخرون أكثر قلقاً من التهديدات الأمنية في الجنوب. ويمكن تفسير تقاعس الناتو في حقبة الحرب الباردة بسبب قوته العظيمة، ويرجع تقاعسه في عام ٢٠١٥م إلى عجزه على المستويين العسكري والسياسي. إضافةً إلى ذلك، كانت روسيا تنظر دائماً إلى تدخّل حلف الناتو على أنه خطّ أحمر، ولأن روسيا الآن حليف محتمل جديد لباريس، على الأقلّ في سوريا، فإن اللجوء إلى حلف الناتو لن يكون خياراً سياسياً حكيماً.

إن التحوّل إلى حلف شمال الأطلسي لن يكون خياراً سياسياً حكيماً، وكان من المقرّر تأجيل زيارة الرئيس هولاند إلى روسيا أسبوعاً، وربما يكون هذا الأمر قد تسبّب في حدوث خلاف مع نظيره الروسي. كما أن تركيا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، لا يُنظر إليها بوصفها شريكاً يمكن الاعتماد عليه في محاربة الإرهاب؛ لأن لأنقرة مشروعها الخاصّ في سوريا، وهو سبب آخر من أسباب عدم تحوّل باريس إلى حلف شمال الأطلسي، والتقليل من الاعتماد عليه. ولم يتم اللجوء إلى المادة الخامسة، أو الدعوة إلى

(12) O. Kempf, *L'OTAN au 21ème siècle*, 2nd ed. (Paris: Du Rocher, 2014).

عقد أيّ اجتماع لمجلس شمال الأطلسي، وهذا الأمر أدّى إلى إحباط دول حلف الأطلسي، التي لجأت إلى المادة الخامسة عام ٢٠٠١م لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تردّدها في البداية. وكان تقييم تلك الدول المرير للوضع قد سلّط الضوء على حقيقة أن الناتو لم يعُد الحافز الأول للتضامن الدفاعي الأوروبي، وأن التحالف كان يدفع ثمناً باهظاً من جرّاء خلافاته الداخلية، وعُدّ الحوار الثنائي مع واشنطن الخيار الأفضل للقوى الأوروبية؛ فقد كان «أكبر تحالف في التاريخ» عاجزاً سياسياً عند مواجهته قضية أمنية أوروبية كبرى.

مفاوضات فيينا:

أسّست الاتفاقات المتعددة الأطراف لباريس مبادئ توجيهية للعمل، وتعيّن فيما يتعلّق بالصراع السوري وضع إطار محدّد موضع التنفيذ، وقرّرت فرنسا حينذاك دعم محادثات السلام في فيينا، التي أطلقتها روسيا والدول العربية، وشملت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أيضاً، وعُقد المؤتمر الأول، الذي شاركت في تنظيمه موسكو وواشنطن، في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠١٥م، وعُقد المؤتمر الثاني في الثلاثين من الشهر نفسه. ولم تَستشِرْ موسكو فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، وأرسلت إليهم دعوات في اللحظة الأخيرة لحضور المؤتمر، وكانت روسيا ترغب بقوة في تأكيد (العزلة الأوروبية)، في مقابل (العزلة الروسية)، التي حاولت الدبلوماسية الأوروبية فرضها على مدى العامين الماضيين. لم تتحقّق أيّ نتائج مباشرة ملموسة في مؤتمر فيينا هذا[١٣]، أولًا لأن المعارضة السورية لم تُوجَّه إليها الدعوة لحضور المفاوضات، وهو أمر غير شرعي، وثانياً لُوحظ وجود خلافات قوية بين السعوديين والإيرانيين، الذين بدوا مختلفين في كلّ شيء، أو (أنهم اتّفقوا على ألاّ يتّفقوا). ومع ذلك، كان هذا الاجتماع الأول، والحوار المباشر في مؤتمر دولي، اختراقاً؛ لأنه فتح الباب أمام حلّ سياسي جديد (شامل) للأزمة السورية. أما بخصوص بقية الأمور، فهناك منظوران أساسيان متضاربان يعرقلان الوصول إلى مفاوضات ناجحة: أولاً وضع قائمة تشمل قوى المعارضة التي يمكن أن تشارك في العملية الانتقالية، وهو ما يبدو تحدّياً، وثانياً أن مصير بشار الأسد لا يزال قضيةً مثيرةً

(١٣) ومع ذلك، فإن نصّ بيان المؤتمر يحافظ على الخيارات التي اعتُمدت سابقاً خلال محادثات جنيف للسلام: يجب تشكيل حكومة جديدة تضم قوى المعارضة قبل الانتخابات. النص يشير إلى الإعلان والقرار رقم (٢١١٨).

للجدل. وقد استندت المفاوضات -في الواقع- على اتفاقية جنيف ١، التي تنصّ على أن الحكومة السورية الانتقالية «يمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية»، لكن هذه العبارة الإضافية تركت مجالاً لعدة تفسيرات، وتسبّبت في حالة من الإحباط وخيبة الأمل تجاه أيّ نتائج سياسية إيجابية تحقّقت خلال السنوات الثلاث الماضية؛ فهل بشار الأسد مشمول في تلك الحكومة الانتقالية؟ يعتقد الجميع ذلك، مؤقتاً على الأقلّ؛ لأنه من الصعب التفريق بين الأسد والنظام السوري. وحتى لو لم تقُم فرنسا إلا بدور ثانوي فقط في المؤتمر الأول فإن مشاركتها ازدادت خلال محادثات السلام التالية، وكان هدف فرنسا هو وضع إطار سياسي للمرحلة الانتقالية؛ فالحلّ ليس عسكرياً فحسب، بل سياسي أيضاً.

- تحالفات ثنائية.. توحيد التحالفات:

عندما كان على فرنسا -بعد سبتمبر عام ٢٠١٣م- مواجهة عزلة دبلوماسية بسبب تصميمها على ضرب النظام السوري تعلّمت درساً مهماً: ليست هناك إستراتيجية فاعلة، سواء أكانت سياسيةً أم عسكريةً، من دون تحالفات؛ فالتحالفات الموجودة أصلاً (حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي) لا يمكن -في هذه الحالة- أن تشكّل إطاراً للعمل؛ فكان لا بد من إيجاد ائتلاف حقيقي. لكن المشكلة تنبع من حقيقة أنه لا بد الآن من تشكيل ائتلاف، وأن هناك بالفعل عدة ائتلافات قائمة: أمريكية، وروسية، وفرنسية؛ فالمهمة -إذاً- هي توحيد تلك الائتلافات ودمجها في ائتلاف واحد؛ لذلك كان لا بد من القيام بمفاوضات ثنائية أولاً.

الولايات المتحدة الأمريكية:

لم تكن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية سهلةً كما يبدو؛ فقد كان الجو العام جيداً بطبيعة الحال، وحلّت فرنسا محلّ المملكة المتحدة بوصفها الشريك الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية الأكثر فاعليةً[١٤]؛ ففي إفريقيا -على سبيل المثال- كان التعاون بين

(١٤) ومع ذلك، فرنسا ليست جزءاً من التحالف الاستخباراتي (خمسة أعين)، وتعدّ منصةً لتبادل المعلومات الخاصة بها، وهو ما يعيق بشكل كبير التعاون التشغيلي بين فرنسا وأعضاء التحالف.

فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قوياً، لكن الوضع في الشرق الأوسط غير واضح، وقد قُوبل موقف فرنسا المتشدّد من إيران فيما يتعلّق بالمحادثات النووية بانتقادات في واشنطن. ومن ناحية أخرى، بدا موقف باريس الصارم تجاه الأسد غير ملائم على الرغم من التوافق الفرنسي الأمريكي من حيث المبدأ، وكان الرئيس أوباما يواجه دائماً صعوبات جوهرية: اتّهامه بالضعف في الجبهة الداخلية، وتردّده في إرسال قوات على الأرض؛ لذلك كان عليه اللجوء إلى إستراتيجية غير مباشرة[١٥]، لكن بعد الوصول إلى تسوية مع الروس والإيرانيين. وأخيراً، تشعر واشنطن بأن لديها مسؤوليةً تاريخيةً في العراق، وهو ما يفسّر سبب قلق الأمريكيين واهتمامهم بشكل أكبر بالوضع هناك أكثر من سوريا. كلّ هذه العوامل المذكورة أعلاه تفسّر تضارب الآراء بين باريس وواشنطن. اتّصل وزير الدفاع الفرنسي لودريان بنظيره الأمريكي آشتون كارتر بعد يوم واحد من الهجمات التي وقعت في باريس، ووعد الأمريكيون بأنهم سيتبادلون المعلومات الاستخباراتية مع الفرنسيين حول سوريا. ومع أن فرنسا جزء من التحالف إلا أنها لم تتمكّن من الوصول إلى بيانات الاستخبارات الأمريكية على الأرض، التي من شأنها أن تساعد باريس على شنّ ضربات جوية في سوريا والعراق، وهو ما يدلّ على وجود قدر معيّن من عدم الثقة لدى واشنطن نحو باريس. ومع ذلك، رفع الفرنسيون والأمريكيون مستوى التعاون بينهم منذ ذلك الحين، وكثّفوا الغارات الجوية، خصوصاً تلك التي تستهدف البنية التحتية النفطية؛ لقطع مصادر تمويل تنظيم داعش؛ لذلك يبدو أن مستوى التعاون بين البلدين قد تحسّن، وإن كان ذلك يحتاج إلى تأكيد على المدى الطويل. وكان لزيارة الرئيس هولاند واشنطن في نهاية نوفمبر عام ٢٠١٥م بالفعل تأثير حقيقي في المشهد السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد أصبح تنظيم داعش الآن قضيةً لم يعُد بالإمكان تجاهلها في المناقشات السياسية.

أصبح هناك تقارب أكثر بين باريس وواشنطن على الصعيد السياسي، خصوصاً فيما يتعلّق بمسألة الانتقال السياسي في سوريا، ولا تزال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجاه بشار الأسد معاديةً، لكن لم تعُد الدولتان تنظران إلى رحيله بوصفه شرطاً

(15) O. Kempf, "L'indirection de la guerre," *Politique étrangère* 80, no. 4 (2015).

مسبقاً للانتقال السياسي. ومع ذلك، مازال لدى فرنسا اهتمام كبير بسوريا، بينما تضع واشنطن عينها على العراق؛ لذلك لا يزال هناك كثير مما يتعيّن القيام به في هذا الشأن. وفي نوفمبر عام ٢٠١٥م شُنَّ هجوم عسكري كبير في العراق ضد تنظيم داعش لاستعادة السيطرة على بلدة سنجار. كما حدثت في بداية ديسمبر عام ٢٠١٥م تطوّرات في الوضع بعد حادثة إطلاق النار التي وقعت في سان بيرناردينو بكاليفورنيا، وراح ضحيتها ١٤ قتيلاً، وكان الإرهابيون قد أعلنوا ولاءهم لتنظيم داعش مع أن الهجوم لم يُنفّذ رسمياً عن طريق التنظيم. وبرزت الحرب ضد تنظيم داعش إلى واجهة المسرح السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية في السادس من ديسمبر عام ٢٠١٥م عندما تعهّد الرئيس أوباما باستخدام كلّ الموارد اللازمة لتدمير التنظيم، وقد تدخل إستراتيجيته، التي تجمع بين الضربات الجوية وإرسال قوات خاصة والعمل مع «القوات المحلية التي تقاتل لاستعادة السيطرة على بلادها»، حيّز التنفيذ في الأشهر المقبلة.

روسيا:

تعدّ روسيا فاعلاً أساسياً جديداً في سوريا؛ فهي تدعم بشار الأسد منذ البداية، وتقف -بطبيعة الحال- إلى جانب أحد حلفائها المباشرين في المنطقة، لكنها تسعى أيضاً إلى الحفاظ على مبدأ شرعية الدولة، الذي تعدّه خياراً أفضل من انتشار الفوضى في البلاد؛ فموسكو تشكّك دائماً في أيّ عمل يؤدي إلى تغيير النظام؛ لما ستترتّب عليه من عواقب كارثية، سواء في سوريا أم العراق.

تشنّ روسيا حملةً عسكريةً واسعة النطاق إلى جانب النظام السوري منذ سبتمبر عام ٢٠١٥م، ومكّنت هذه المساعدة القوات السورية من استعادة السيطرة على أجزاء من الأراضي، لكن لم يُلحظ أيّ تقدّم عسكري. ومما لا شكّ فيه أن تدمير تنظيم داعش ليس هو الهدف الوحيد لموسكو في المنطقة؛ فهي تعدّ جماعات المعارضة الأخرى (جهاديي جيش الإسلام، والمقاتلين التركمان الموجودين بين اللاذقية وحلب) أهدافاً إرهابيةً أيضاً، وتنظر إليهم على قدم المساواة مع تنظيم داعش، الذي تمّ طرده من مطار كويرس المُحاصر منذ نوفمبر عام ٢٠١٥م.

وغيّرت روسيا شيئاً من أولوياتها في المنطقة بعد إسقاط طائرة مدنية روسية فوق

الأراضي المصرية في ٣١ أكتوبر عام ٢٠١٥م، في هجومٍ نفّذته مجموعة تنتمي إلى (تنظيم داعش في سيناء)[١٦]. ومع أن هذا الفرع من التنظيم أعلن مسؤوليته عن الهجوم إلا أن موسكو ظلّت صامتةً في البداية، ولم تُعلن -بشكل لا لبس فيه- أن هذا العمل إرهابي إلا بعد هجمات باريس. وعلى الصعيد المحلي، أصبح الوضع مقبولاً لدى الرأي العام الروسي أكثر من ذي قبل. ومن جهةٍ أخرى، وجدت موسكو حليفاً جديداً في حربها ضد الإرهاب، لكن لم تحظَ خطة موسكو إنشاء تحالف بدعم واسع إلى يومنا هذا.

واتّفقت روسيا وفرنسا خلال زيارة هولاند موسكو على تبادل المعلومات العسكرية، على المستوى الأساسي على الأقلّ، وتمّ الإعلان أول مرة أنه ستكون للبلدين أهداف مشتركة في سوريا من دون تبادل المعلومات الاستخباراتية. وحتى لو لم يتمّ تشكيل تحالف فعلي فإن هذا التنسيق العملياتي بين موسكو وباريس يكفي لتحاشي (تضارب) الإجراءات، وتبادل المعلومات بشأن خط سير الطائرات أو المعلومات عن الأسلحة؛ لتجنّب أيّ تصادم أو تخبّط. ومع أن الرئيس هولاند مازال يؤيّد رحيل الأسد إلا أنه خفّف إلى حدٍّ ما حدّة موقفه من هذه المسألة، وقَبِلَ ألاّ يكون رحيله شرطاً مسبقاً لأيّ عملية انتقال سياسي. وهكذا، ضمنت باريس وجود تعاون عملي بين التحالفات الرئيسة على الأرض، ومعلوم أن فرنسا جزء من تحالف الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها تتعاون بشكل وثيق مع التحالف الروسي. وتصرّ باريس على زيادة عدد الضربات الجوية؛ لذلك بدأت روسيا بضرب أكبر عدد من الأهداف التابعة لتنظيم داعش، خصوصاً البنى التحتية النفطية.

أوروبا:

كانت باريس -كما ذكرنا سابقاً- قادرةً على تحريك بند الدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي؛ لذلك كسبت تضامن الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ على الأقلّ، لكن يظلّ السؤال مطروحاً: هل سيتم تحقيق هذا التضامن على نحو كافٍ في الممارسة العملية؟[١٧]؛

(١٦) كان التنظيم يُعرف سابقاً باسم (جماعة أنصار بيت المقدس)، لكنه غيّر اسمه رسمياً في نوفمبر عام ٢٠١٤م بعد إعلانه البيعة لتنظيم داعش.

(١٧) لمزيدٍ من التفاصيل انظر:

N. Gros-Verheyde, "La clause d'assistance mutuelle déclenchée par la France: Bilan un mois après," blog entry, *Bruxelles2*, December 17, 2015, http://goo.gl/AXbdT1.

فقد انقسمت الدول إلى ثلاث فئات متباينة: فئة امتثلت للمشاركة، وفئة رفضت، وثالثة ظلّت صامتةً. وكما هو متوقّع، فالبلدان المشغولة أكثر بالنفوذ الروسي المتزايد تنتمي إلى الفئة الثالثة: بولندا، ودول البلطيق، ورومانيا؛ إذ صدر عنها فقط بيان غير ملزم من حيث المبدأ. ورفضت بعض الدول الأخرى المشاركة (إيطاليا على سبيل المثال)، ومع أن إيطاليا عبّرت كثيراً عن قلقها بشأن المشكلات في الجنوب، خصوصاً بسبب تأثير هذه المشكلات في أزمة الهجرة إلا أن رئيس الوزراء الإيطالي استبعد الانضمام إلى تحالف (حربي)، ويبدو أنه منشغل أكثر بقضية استقبال الحجاج؛ لأن بلاده تستعدّ للاحتفال بالسنة المقدّسة؛ فقد أعلنت الكنيسة الكاثوليكية بداية اليوبيل الاستثنائي لتلك السنة المقدّسة في ديسمبر عام ٢٠١٥م؛ فالسلطات الإيطالية تريد بالفعل تجنّب مخاطر أعمال إرهابية قد تستهدف البلاد. كما ظلّت إسبانيا متحفّظةً جداً؛ بسبب حالة الانتظار والترقّب التي شهدتها قبل الانتخابات التشريعية التي تمّت في السادس من ديسمبر عام ٢٠١٥م، إضافةً إلى أن قضايا السياسة الخارجية قد تكون مُحرجةً في الواقع؛ ففي عام ٢٠٠٤م خسر الحزب الشعبي، الذي كان على رأس السلطة، الانتخابات العامة بعد اتّهام الحكومة بسوء التعامل مع تفجيرات قطارات مدريد؛ إذ تجنّبت في البداية تحميل تنظيم القاعدة مسؤولية الهجمات، وأنه هو مَن ارتكب تلك الجريمة.

وشاركت في التضامن الأوروبي بعض البلدان؛ مثل: بلجيكا، والسويد، وأخذت مشاركاتها أشكالاً مختلفة: عن طريق إرسال قوات لها إلى إفريقيا، سواء في بعثات الأمم المتحدة أم في دعم العمليات الفرنسية المحلية في مالي أو في جمهورية إفريقيا الوسطى، أو من خلال الدعم اللوجستي (تزويد الطائرات بالوقود جواً، أو السفن العسكرية المرافقة لحاملة الطائرات شارل ديجول)، لكن لم تكن هناك مساعدة مباشرة أكبر غير ذلك. ومع ذلك، لم يتمّ توفير مساعدات مباشرة كبيرة يمكن أن تخوّل لفرنسا نقل عملياتها العسكرية على نحوٍ فاعلٍ من وسط إفريقيا إلى غربها، ومن الساحل إلى لبنان، ومن سوريا إلى العراق.

ويبدو أن هذا الوضع كان محرجاً لألمانيا في البداية؛ فهناك عدة عوامل يمكن أن تفسّر ردّ الفعل الأوّلي هذا، منها تردّد ألمانيا المستمر تجاه التدخّل الفرنسي، وإن لم يمنع ذلك ألمانيا من التدخّل إلى جانب فرنسا في البلقان أو في أفغانستان؛ فهناك توجيهات صارمة في مثل هذه الحالات تحدّد مسألة التدخل الألماني؛ لأنه بموجب دستور البلاد

لا يمكن لبرلين إرسال قوات إلى الخارج ما لم يُسمح لها بالمشاركة في مهامّ معينة، وبتفويض دولي؛ لأن قرار الأمم المتحدة رقم (٢٢٤٩) لا يشير إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أدّى إلى حدوث معضلة. ويبدو -من ناحيةٍ أخرى- أن الرأي العام الألماني منقسم على الصعيد الداخلي حول قضية اللاجئين؛ فالسيدة ميركل تخشى -قبل كلّ شيء- أن يكون هناك ارتباط بين الهجمات الإرهابية والمهاجرين في ظلّ وجود مزاعم بأن اثنين من المهاجمين في أحداث باريس قدموا ضمن المهاجرين إلى أوروبا؛ لذلك أصبح الناس -بسبب أزمة اللاجئين- أكثر وعياً بضرورة التعامل مع الأسباب الجذرية لهذه القضية، وتشمل حلّ الأزمة السورية؛ لذلك قرّرت ألمانيا -بعد أن فكّرت ملياً في الإيجابيات والسلبيات- الانضمام إلى فرنسا. لكن هذه المشاركة كانت حذرةً؛ فالقوات ستُرسل إلى إفريقيا في إطار الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، كما سيتمّ إرسال الطائرات الألمانية إلى سوريا، لكن مهامّها ستقتصر على المشاركة في عمليات الاستطلاع فقط، وليس العمليات القتالية. وأخيراً، ستزيد برلين أيضاً بشكل طفيف عدد مستشاريها العسكريين للعمل جنباً إلى جنب مع المقاتلين الأكراد.

إن مشاركة برلين في سوريا مهمة حقاً، لكنها تتحرّك بحذرٍ؛ لتجنّب الانجرار إلى منحدر زلق. وكما رصد عدد من المحلّلين، فهذه الحرب هي (حرب ميركل الأولى)، وأول انتشار عسكري لها في الخارج، ومن المتوقّع أن تضطرّ ألمانيا -مع تطوّر المعارك على أرض الواقع- إلى رفع مستوى مشاركتها العسكرية. كان قرار ألمانيا المشاركة خبراً ساراً لباريس؛ فبعد (الماراثون) الدبلوماسي للرئيس هولاند لا يمكن لأحدٍ أن ينكر حقيقة أن (فرنسا معزولة). أصبحت العزلة الدبلوماسية لفرنسا بالتأكيد شيئاً من الماضي بعدما اغتنم البريطانيون الفرصة للعودة إلى طليعة المشهد الدبلوماسي؛ فقد كانت المملكة المتحدة متحفّظةً جداً، خصوصاً منذ سبتمبر عام ٢٠١٣م عندما صوّت مجلس العموم على رفض الضربات الجوية في ليبيا؛ فقد أدرك رئيس الوزراء البريطاني أن الوضع قد تغيّر منذ ذلك الحين. وفي أعقاب هجمات باريس، أظهرت الحشود قدراً هائلاً من العواطف الحقيقية الجياشة، وكان حزب العمال يواجه انقسامات، ولم يمتثل لزعيمه المسالم جيريمي كوربين، ثم قرّر ديفيد كاميرون إجراء تصويت على مسألة الضربات الجوية ضد تنظيم داعش في سوريا، وفاز في هذا التصويت، وتوجّهت مقاتلات التورنيدو البريطانية إلى سوريا بعد

التصويت مباشرةً. واستقبلت باريس انتصار كاميرون السياسي بترحيب كبير؛ لأنه عزّز موقف فرنسا الدبلوماسي والعسكري. وأصبحت الدول الأوروبية الثلاث الكبرى: فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، مُشاركةً في الصراع في سوريا، ومع أن بلداناً أوروبيةً أخرى لم تشارك (إيطاليا، وإسبانيا، وبولندا، وهولندا) إلا أن الصورة العامة كانت إيجابيةً.

باريس أقلّ عزلةً:

نجحت التحرّكات الفرنسية بعد ثلاثة أسابيع من الجهود الدبلوماسية المكثفة على الرغم من بعض التعديلات الطفيفة في هذه العملية، وعادت فرنسا إلى المشهد؛ فلا أحد في واشنطن وموسكو وبرلين ولندن يمكن أن يتصوّر حلاً دبلوماسياً من دون فرنسا. ولم تعُد فرنسا معزولةً عن القضية السورية، ولا يزال موقف باريس صارماً تجاه تنظيم داعش؛ فهذا العدو المشترك يُجبر الجميع على الالتفاف حول قضية مشتركة. ومع ذلك، وبغضّ النظر عن هذا الهدف المشترك، إلا أن فرنسا وغيرها من البلدان المعنية لا تشترك في مشروع واحد بعينه.

- التحالفات في الشرق الأوسط:

يتعيّن ألا تقتصر مناورات باريس الدبلوماسية على القوى العالمية الكبرى، بل ينبغي لها أن تشمل أيضاً الجهات الإقليمية الفاعلة، لكن جهود فرنسا في هذا الشأن أقلّ وضوحاً.

شراكات معقّدة:

يجب على باريس أن تأخذ قضية الشراكات المعقّدة في الحسبان، ومنها تركيا التي تأتي على رأس القائمة؛ فلا توجد أيّ معارضة منهجية بين باريس وأنقرة مع أن الجميع يعلم أن فرنسا لن تقبل أبداً عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وهو الموضوع الذي لا تريد الحكومة التركية الاستعجال فيه. ومع ذلك تشهد علاقات بعض حلفاء فرنسا مع تركيا شيئاً من التوتر؛ فالعلاقات بين موسكو وأنقرة تشهد فتوراً إلى حدٍّ كبير بعد إسقاط طائرة سوخوي ٢٤ الروسية المقاتلة فوق سوريا في ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١٥م، ونشرت روسيا بعد مدة وجيزة -رداً على الإجراءات التركية- نظام S-400، وهو أحد أكثر أنظمة

الدفاع المضادة للطائرات تقدّماً في العالم، وهو ما أثار بعض المخاوف لدى دول الجوار. ثم زادت روسيا من حدّة لهجتها، واتّهمت موسكو أنقرةَ بدعم تنظيم داعش وتورّطها في أنشطة تهريب النفط. وظلّت باريس متحفّظةً في البداية، لكن المحلّلين لاحظوا معارضةً واضحةً لسياسة أنقرة، مع أنه لم يُعبّر عن تلك المعارضة بشكل رسمي، بل تلميحاً فقط.

وبالمثل، قابلت باريس المفاوضات الألمانية مع تركيا، التي تهدف إلى السيطرة على تدفّق المهاجرين، بالاستنكار، لكن لم تُعرب باريس عن قلقها بصورة علنية بعيداً من التضامن الأوروبي، ولم تحاول إجراء حوار مع أنقرة، بل أرادت التأكّد فقط من أن أنقرة ستسمح لفرنسا باستخدام مجالها الجوي لشنّ غاراتها الجوية، وتركت باريس مسألة التفاوض مع هذا الشريك الصعب للولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلّق بإيران، فلا تزال باريس متحفّظةً؛ لأن هناك خلافات بين البلدين بسبب موقف فرنسا المتصلّب تجاه الاتفاق النووي، وقد أُجريت بعد توقيع الاتفاق اتصالات حذرة بين البلدين بصورة تدريجية تهدف إلى إعادة بناء الثقة، ومع ذلك أعربت إيران بصفة دائمة عن دعمها النظام السوري؛ بسبب دعم سوريا لها خلال حربها مع العراق، وبسبب تحالفها الشيعي الإستراتيجي مع حزب الله. وتؤكّد طهران بوضوح ضرورة بقاء بشار الأسد في السلطة؛ لذلك نشرت قواتها (قوات حرس الثورة الإسلامية/ الحرس الثوري) في سوريا؛ بهدف تقديم المشورة إلى القوات السورية، وتحديث جيش النظام، بل المشاركة في العمليات القتالية. وترى باريس أن مشاركة إيران تمثّل فرصةً وخطراً على حدٍّ سواء: يتمثّل الخطر في إضعاف الإجماع بشأن رحيل الأسد، وتكمن الفرصة في وجود مزيدٍ من القوات على الأرض لمحاربة تنظيم داعش. لذلك فالعلاقات مع إيران معقّدة، لكنها تتّسم بالمجاملة، كما أن تجنّب أيّ صراع بين الحليف السعودي وطهران هو أيضاً مسألة مهمة. ومن الجدير بالذكر أن لعلاقات باريس الجديدة مع طهران تأثيراً إيجابياً في العلاقة بين فرنسا والعراق ربيب إيران، وتعترف باريس بالحكومة في بغداد، ومشاركتها في الائتلاف، وتركت مسألة الاتفاق على تلك المشاركة للولايات المتحدة الأمريكية.

الدول العربية:

عزّزت فرنسا على مدى السنوات القليلة الماضية علاقاتها بالمملكة العربية السعودية،

وتحسّن الوضع منذ أن وثّقت قطر -حليفة فرنسا منذ وقت طويل- تعاونها مع الرياض. ومن جهة أخرى، لاقت مواقف فرنسا الثابتة تجاه إيران خلال المحادثات النووية، وتجاه استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا عام ٢٠١٣م، وتجاه ليبيا في أثناء التدخّل العسكري عام ٢٠١١م، استحسان المملكة العربية السعودية، ويبدو أن الرياض تؤيّد النشاط الفرنسي، سواء على المستوى السياسي أم العسكري؛ لذلك تمّ توقيع عدة صفقات تسليح بين البلدين، منها -على سبيل المثال- صفقة الأسلحة التي موّلتها السعودية لمصلحة الجيش اللبناني. لكن المملكة العربية السعودية تواجه كثيراً من التحديات؛ فإضافةً إلى مناهضة الرياض لإيران أصبح تنظيم داعش هو العدو السياسي الجديد الخطير؛ إذ يتّهم التنظيم النظام السعودي بالترويج لنسخة مشوّهة من الدين، وتمّ بالفعل تنفيذ هجمات قليلة في السعودية على أيدي جماعات تنتمي إلى تنظيم داعش. وفي الوقت نفسه، تواصل الرياض مشروعها الخاصّ في اليمن بعد أن قرّرت دول الخليج، التي أرسلت طائراتها العسكرية لدعم الائتلاف في سوريا، الانسحاب من تلك المهامّ في صيف عام ٢٠١٥م للتركيز في قضية التدخّل في اليمن.

الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في الرياض، ٤ مايو عام ٢٠١٥م (المصدر: The Nation Company LLC).

ترحّب الرياض بموقف فرنسا لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، خصوصاً أن كلا البلدين يؤيّد رحيل الأسد. وقد نظّمت المملكة العربية السعودية في بداية شهر ديسمبر عام ٢٠١٥م مؤتمراً للسلام لجمع قوى المعارضة في سوريا، وتشكيل جبهة معارضة موحّدة، واصطفّت دول الخليج الأخرى عامةً مع سياسة الرياض، لكن مصر اتّخذت مساراً مختلفاً؛ فمع أن الرياض قدّمت لها الدعم إلا أن القاهرة انحازت إلى روسيا، ولم تقبل رحيل الأسد شرطاً مسبقاً في العملية الانتقالية في سوريا؛ لأن السلطات المصرية تفضّل -في واقع الأمر- الحفاظ على الدولة الشرعية؛ لتجنّب خطر سيطرة الإسلاميين. ولأن مصر -إضافةً إلى ذلك- مُنيت بموجة من الهجمات التي ضربت البلاد على أيدي تنظيم داعش، كما أنها تواجه أعمال تمرّد من جماعات تنتمي إلى تنظيم داعش في سيناء، فهي ترحّب بالجهود العسكرية التي تتم لتدمير التنظيم.

ويمكن أيضاً أن تُفهم وجهة نظر مصر في ضوء دفء العلاقات الواضح بين القاهرة وباريس؛ فعلى مدى السنوات القليلة الماضية اشترت القاهرة معدات عسكرية من باريس، التي حلّت الآن محلّ واشنطن التي تتّهمها مصر بدعم جماعة الإخوان المسلمين خصوم المشير السيسي السياسيين، ولم تقابل مصر موقف فرنسا تجاه سوريا بردّ فعل سلبي، ولن يعرّض هذا الموقف -من دون شكٍّ- العلاقات الطيّبة بين البلدين للخطر.

جيران سوريا:

ليس لدى جيران سوريا الثلاثة أيّ اعتراض على المنعطف السياسي الجديد لفرنسا كما ذكرنا آنفاً؛ فلبنان يواجه أزمةً سياسيةً مزمنةً، لكن البلاد تحاول تحمّل كثير من المشكلات: أزمة اللاجئين؛ إذ يوجد الآن مليون لاجئ على الأراضي اللبنانية، إضافةً إلى عددٍ من الهجمات الإرهابية التي ضربت البلاد، وكذلك تدخّل حزب الله في سوريا المجاورة.

أما فيما يخصّ إسرائيل، فهي قلقة من تدخّل روسيا العسكري، الذي غيّر الحسابات الجيوسياسية في المنطقة؛ ففي بداية تدخّل روسيا وافقت موسكو وتل أبيب على آليات منع التضارب، وتنسيق العمل العسكري، ولا يزال حزب الله يمثّل مصدر قلق لتل أبيب، لكن إسرائيل تشعر -بالتأكيد- بالارتياح وهي ترى تورّط الحزب في المشاركة في القتال في سوريا؛ لأنه لن يكون قادراً على التركيز في مهاجمة إسرائيل. وأخيراً، هناك مخاوف في إسرائيل من

صعود وتيرة التهديد الجهادي؛ إذ قام بعض العرب الإسرائيليين مؤخّراً بتنفيذ هجمات ضد اليهود، كما أن هناك دعايةً لتنظيم داعش منتشرةً باللغة العبرية في تل أبيب، ويبدو أن إسرائيل قلقة من هذا التهديد الجديد؛ لذا فالنشاط الدبلوماسي الفرنسي مرحّب به في إسرائيل.

وأخيراً، وفيما يخصّ الأردن، يبدو أن عمّان وجدت نفسها في وجه العاصفة؛ فهي مشغولة باستقبال مئات الآلاف من اللاجئين لأنها جزء من التحالف ضد تنظيم داعش، (مع أنها امتنعت عن مواصلة غاراتها الجوية قبل بضعة أشهر). وتخشى عمّان -قبل كل شيء- من صعود تنظيم داعش؛ لذلك فهي ترحّب بشدة بالمبادرة الفرنسية.

تحوّل دبلوماسي بدعمٍ من جميع الأطراف الدولية الرئيسة:

قرّرت فرنسا في أعقاب هجمات باريس في نوفمبر عام ٢٠١٥م التحوّل جذرياً في سياستها تجاه سوريا بعد أن كانت عرضةً لخطر العزلة الدبلوماسية، وأن تكون تصرّفاتها غير مجدية. ومكّن هذا التحوّل الدبلوماسي باريس من تحقيق إجماع واسع، وحشد دعم سياسي وعسكري ضخم، وكانت فرنسا قبل هذا التحول معزولةً تماماً بسبب موقفها الصارم تجاه سوريا.

دفع توصيف تنظيم داعش بأنه العدو المشترك الجديد لفرنسا باريس إلى صدارة المشهد الدبلوماسي في العالم مرةً أخرى؛ لذلك تعدّ سياسة فرنسا الجديدة نجاحاً حقيقياً من هذا المنظور على الرغم من أن هذا التحوّل جاء في وقت متأخر في أعقاب الهجمات الإرهابية الإجرامية الساحقة التي طالتها.

ثالثاً: الواقع والآفاق المستقبلية

- الحرب والسياسة:

يودّ كثير من الخبراء والسياسيين الفرنسيين أن تتمسّك فرنسا بموقف صارم؛ فبعضهم يرغب في التحالف مع بشار الأسد، بينما يدعو آخرون إلى اتّخاذ موقف حازم تجاه المملكة العربية السعودية؛ إذ يتّهمونها بدعم الإسلام المتطرّف الذي يولّد الجهاد، لكن السياسة الخارجية نادراً ما تكون سهلةً، كما أن وجهات النظر الدبلوماسية قلّما تكون واضحةً جداً ومتماسكةً وخاليةً من الأخطاء؛ فالدبلوماسية هي فنّ المُمكن، وتعني -في المقام الأول- إمكانية التوصّل إلى تسوية وتفاوض ومقايضات، ويعني التوفيق بين الاختلافات تقديم التنازلات، وتغيير وجهات النظر الأوّلية، التي يمكن أن تجلب أحياناً التناقضات والغموض؛ لذلك فمن الضروري أن نجد حلاً وسطاً بين الواقعية الساخرة والمثالية المتعنّتة؛ فالتحوّل الدبلوماسي الفرنسي تجاه سوريا يمكن ملاحظته بسهولة؛ لأن هناك نقطة تحوّل فعلية واضحة جداً تعكس واقعية المناورات الدبلوماسية الفرنسية ومهارتها، وقد تمكّنت فرنسا من تجاوز ما يُسمّى بـ(صيغة ديجول المعروفة: الشرق المعقّد) المفضّلة لدى الخبراء إلى اليوم[١٨]؛ إذ اتّخذت فرنسا مساراً ملتبساً من خلال تحديد عدوّ مشترك، وإطلاق المناورات السياسية، فضلاً عن العمليات العسكرية التي تستهدف تدمير هذا العدو نفسه، وهو منطق (لا هذا، ولا ذاك)، (لا بشار، ولا تنظيم داعش)، وهو -على أيّ حال- خيار واعٍ يستبعد أيّ تحالف كامل مع النظام السوري.

أهداف الحرب والأهداف في الحروب.. اختلاف غامض:

أصبحت كلمة (حرب) في فرنسا واسعة الانتشار في المناقشات العامة على الصعيد المحلي بعد الهجمات، وإذا كانت فرنسا (في حالة حرب)، على الرغم من التعقيدات

(١٨) اقتبس هؤلاء الخبراء من مذكّرات حرب شارل ديجول قوله: «نحو الشرق المعقّد طِرْتُ مع أفكار بسيطة»، وظلّت هذه الصيغة ترمز إلى نهج عقلاني نحو المشرق مختلف تماماً وغير مألوف. كما يمكن عدّه برنامج فرنسا للسياسة العربية، الذي يقوم على مبادئ (القيم العالمية الفرنسية) والواقعية الجيوسياسية.

القانونية والإستراتيجية (لحالة الحرب) هذه، فيجب على الإستراتيجيين العسكريين التحقّق من الفرق بين (أهداف الحرب) و(الأهداف في الحروب)؛ فهذه المسألة ذات أهمية بالغة، وهي ما يقودنا إلى نظرية الحرب لدى دي كلاوزفيتز، وتمييزه بين الهدف السياسي والهدف الإستراتيجي/ العسكري؛ فبينما يشير الأول إلى (هدف الحرب) يتعامل الثاني مع (الهدف في الحرب) في حدّ ذاته؛ فمن المنظور الفرنسي: ما هذه الأهداف في هذه الحرب ضد تنظيم داعش؟ هل الهدف هو (إبادة داعش) كما أعلن الرئيس هولاند أو ضرب الرقة على النحو الذي اقترحه وزير الدفاع الفرنسي؟

يجب أولاً وقبل كلّ شيء أن نسأل هذا السؤال المهم عن الأهداف من هذه الحرب: هل نحن نهدف إلى إبادة تنظيم داعش أو مجرّد هزيمة الجماعة الإرهابية؟ وإذا كانت المعايير عاليةً جداً فسيكون الهدف بعيد المنال. ومن الجدير بالذكر إدراك أن تنظيم داعش غير موجود في الشرق الأوسط فقط، لكنه موجود أيضاً في ليبيا، بل في نيجيريا واليمن؛ لذلك فإن القضاء عليه سيكون هدفاً من العسير تحقيقه، وهو ما يذكّرنا بـ(حرب الرئيس بوش الشهيرة على الإرهاب)؛ فنحن نعرف جيداً ما حدث في هذه المهمة. ولنتذكّر مرةً أخرى أن الإرهاب ما هو إلا أسلوب عمل لخدمة قضية سياسية، والعدو الحقيقي يتألّف من عدة جماعات مختلفة تتجمّع حول أيديولوجية واحدة، هي الجهادية.

لا بد -إذاً- من وضع الأمور في إطارها الصحيح، ومنظورها السياسي، والمقصود هنا المهمة الأولى لصانع الإستراتيجيات، خصوصاً عندما يمتلك هو أيضاً سلطة صنع القرار[١٩]. كما يُمكن أن يكون للمغالطات رواج في وسائل الإعلام، لكنها لن تضيف سوى مزيدٍ من الارتباك عندما نكون بحاجة إلى تشجيع فكر عقلاني واضح. ويجب ألا ننسى أن طالبان لا تزال في السلطة، وأن القاعدة لا تزال موجودةً، وتحقّق في بعض الأحيان مكاسب على الأرض في اليمن وسوريا، وفي منطقة القرن الإفريقي والصومال، ولو غاب ذلك عن وسائل الإعلام؛ لذلك فإن هدف تدمير

(١٩) انظر خطاب وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لو دريان (مَن هو العدو؟) في الأول من ديسمبر عام ٢٠١٥م، على الرابط: http://goo.gl/OoOTzx.

تنظيم داعش بشكل تامّ لن يتحقّق على المديين القصير أو المتوسط، ولنتذكّر أن الأمر استغرق ٧٠ عاماً كي تتخلّص روسيا من الشيوعية. ويمكن لتنظيم مثل داعش أن يختفي بشكل تامّ، لكن سيظهر تنظيم آخر يحلّ محلّه، يأخذ شكلاً آخر، ويتبنّى إستراتيجيةً مختلفةً. ويعني تحديد العدو أيضاً فهم ما يمثّله هذا التنظيم، ومعرفة أهميته السياسية، وبنيته المعقّدة. وينبغي مع تحديد أهداف الحرب أن تُؤخذ هذه العوامل في الحسبان؛ لضمان تحقيق نجاح دائم.

وهكذا تتطلّب هزيمة العدو عمليةً عسكريةً (لإظهار الرغبة والتصميم)، وكذلك تدخّلاً سياسياً (لاستهداف أسباب الأزمة)، ويجب تنسيق هذه الأهداف السياسية المختلفة كما يتّضح من العمل الذي تقوم به فرنسا في سوريا؛ فتنظيم داعش ليس في الواقع هو الهدف، وإنما هو الهدف في سوريا فقط، وهو هدف فرنسا من الحرب على ما يبدو. وفيما يتعلّق بالعراق، فقد تركت باريس أمر التنظيم للأمريكيين، مع أن مهده ليس في سوريا، وإنما في العراق، بين الموصل والفلوجة. وفيما يخصّ ليبيا وبقية إفريقيا، فمهمة باريس هي -على الأقلّ إلى الآن- الاحتواء من خلال عملية (برخان Barkhane) في منطقة الساحل بنشرها أكثر من ثلاثة آلاف جندي، وقد شرعت فرنسا في ذلك بحذرٍ وفقاً لمبدأ (لكلّ يوم ما يكفي من المشكلات)، وأن هدف حربها على المدى القصير هو تقليص قدرات تنظيم داعش، وهو هدف يمكن تحقيقه. وفيما يتعلّق بـ(الأهداف في الحرب)، فبالإمكان معرفة كثير منها؛ كاستهداف مدينة الرقة في وسط سوريا، وضرب طرق تهريب النفط لقطع مصادر تمويل تنظيم داعش. ويمكن كذلك لحلفاء فرنسا الآخرين مواصلة مشروعاتهم الخاصة في سوريا، وأهدافهم المحدّدة، المختلفة عن أهدافها.

(عملية برخان) الفرنسية لمكافحة التمرّد في إفريقيا (المصدر: France 24).

يساعد الروس بالفعل النظام السوري على تحقيق تقدّم على الأرض عن طريق فتح طريق إلى النقاط العسكرية الإستراتيجية، ولاسيما المناطق الشرقية من حلب وتدمر، والأمريكيون معنيّون في المقام الأول بالجزء الشمالي من البلاد، وهو ما يفسّر دعمهم الهجوم الذي يشنّه الأكراد في سنجار، والهدف من ذلك هو قطع الطريق بين الموصل والرقة، أو بعبارة أدقّ: عرقلة تدفّق المقاتلين والإمدادات على هذا الطريق، ومع ذلك لا يزال الجزء الشمالي من وادي الفرات تحت سيطرة تنظيم داعش. ويمكننا أيضاً أن ندرك أنهم يريدون قطع خطوط الإمداد الخارجي، وهو ما يعني ضمناً إغلاق جزء من الحدود مع تركيا. ويمكن أن يكون هذا أيضاً هدفاً مشتركاً مع روسيا، بوصفها بلداً يسعى الآن إلى التصدي للنفوذ التركي في المنطقة؛ فالبلدان يشهدان الآن -في حقيقة الأمر- علاقةً سيئةً بعد إسقاط الطائرة الروسية غير المسوّغ.

في الواقع، قضية القوات الكردية في غاية الأهمية؛ لأن الأكراد على علاقة جيدة مع الغرب، وهم أيضاً على استعداد لقتال تنظيم داعش، كما أن القوى الغربية ترفض إرسال قوات لها على الأرض لأسباب كثيرة، أهمها أن العمليات السابقة أثبتت عدم جدواها (في العراق وأفغانستان، على الرغم من نجاحها في مالي)، ويعتقد الغربيون أيضاً أنه بمجرّد قيامهم بنشر قوات على الأرض ستتحالف القوات المحلية ضدهم؛ لذلك فإن الجميع يبحث عن قوات محلية على الأرض، ولاسيما النظامية منها، التي من شأنها أن تشنّ حرباً بالوكالة ضد تنظيم داعش.

ولا يواجه الروس هذه المشكلات؛ لأنهم يدعمون النظام السوري: قواته الرسمية، وحلفاءه (حزب الله، والميليشيات الشيعية الأخرى). ومع ذلك، فهدفهم ليس استعادة الرقة، بل تخفيف الخناق على النظام في (اللاذقية، وحلب)، ومساعدة القوات السورية كي تستعيد الأراضي المفيدة للنظام (وادي الفرات ليس جزءاً من هذه الأراضي)، وذلك لمحاربة الجهاديين كلّهم: تنظيم داعش، والجماعات الأخرى؛ فتنظيم داعش لدى موسكو ليس أسوأ من جبهة النصرة.

ويعتمد الأمريكيون والفرنسيون على ما يُسمى بـ(الجيش الحرّ)، لكن قوات هذا الجيش مشتّتة وغير قادرة على محاربة تنظيم داعش في الجزء الشرقي من البلاد؛ لذلك فالأكراد هم القوة الوحيدة على الأرض، لكن للأكراد مشروعهم الخاصّ الذي يُناضلون

من أجله، وهدفهم ليس هزيمة تنظيم داعش، بل استعادة السيطرة على جميع المناطق الكردية. ووفقاً لتلك الغاية، فمدينة الرقة العربية ليست من أولويات أهدافهم. ومن ناحية أخرى، فإن دفع الأكراد باتجاه الشرق لاستعادة السيطرة على آخر جيب كردي في الجزء الشمالي الغربي من سوريا من الأهداف المهمة جداً.

يبدو أنه لن تكون هناك أيّ حملة عالمية برية ضد تنظيم داعش في المدى القصير، وبطبيعة الحال فإن الحلفاء سيعملون على تكثيف الضربات الجوية، لكن ذلك لن يُعيق مقاومة التنظيم بشكل كبير. ولتوجيه ضربات موجعة للتنظيم لا بد من قطع موارده الرئيسة، سواء صادراته؛ مثل: النفط، والآثار المهرّبة، أم وارداته؛ مثل: تدفّق المقاتلين الأجانب، والدعم المالي، والذخائر.

إن القوة الجوية ليست كافية، وهي حقيقة معروفة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، والشيء نفسه ينطبق على إستراتيجية الحصار التي لم تُثمر نتائج إيجابية على المدى القصير. كما أن إغلاق الحدود الشمالية ما هو إلا هدف متوسط المدى، لكنه لن يؤثّر في التنظيم، وستكون قدرة التنظيم على الصمود والمقاومة أداةً دعائيةً مفيدةً له. إننا بعيدون من الهدف الأوّلي الذي وضعته السلطات بطريقة غير رشيدة، وهو إبادة تنظيم داعش.

فاعلون آخرون:

إذا كنّا لا نستطيع الاعتماد على الأكراد، أو على المعارضة المعتدلة، فمن هي القوى التي نستطيع الاعتماد عليها؟

ألمح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في ٢٧ نوفمبر عام ٢٠١٥م إلى تعاون مُحتمل مع (قوات النظام)[٢٠]، وجاء هذا الإعلان بعد يومٍ واحدٍ من اجتماع الرئيسين هولاند وبوتين، الذي لم يمرّ مرور الكرام، ولا نعلم هل هذا التحوّل الكبير قرار مبدئي أو خطأ في نقل المعلومات؟ وإذا انتبهنا إلى التصريحات الفرنسية التالية فمن الواضح أن مصير الرئيس الأسد لا يزال نقطة خلاف مع الروس والإيرانيين، الذين يؤكّدون

(٢٠) وفقاً لفابيوس، لمحاربة تنظيم داعش «يجب اتّخاذ نوعين من التدابير: التفجيرات، ووجود قوات برية. ولا يمكن أن تكون القوات البرية من قواتنا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية، لكن يمكن للقوات البرية أن تكون في الوقت نفسه من قوات الجيش الحرّ وقوات سُنّية، ولِمَ لا، ومن قوات النظام، والأكراد بالطبع» كما ورد عن وكالة فرانس برس. ثم أعلن فابيوس أن «تعاون جميع القوى السورية، بما في ذلك الجيش السوري، لن يكون ممكناً إلا في إطار عملية الانتقال السياسي».

ضرورة بقاء بشار الأسد في السلطة إلى نهاية المرحلة الانتقالية، وبعد ذلك يتمّ تحديد مصيره عن طريق (الشعب السوري) فقط. إن المرحلة الانتقالية لدى باريس وغيرها من الدول الغربية مرادفة لتغيير النظام، وخروج الرئيس من السلطة، ومع ذلك فإن باريس تميّز بين بعض أعضاء النظام والرئيس الأسد ومستشاريه المقرّبين، لكن يبدو بعد هذه السنوات الأربع من الحرب الأهلية أن (النظام) مازال متماسكاً وصلباً بما فيه الكفاية للصمود أمام الصراع. إن الاعتقاد بأن الأسد يقوم بدور خاصّ ربما يكون خطأ؛ فهو -إضافةً إلى ذلك- رمز للنظام، لكنه ليس العقل المدبّر له. وربما ينبغي علينا أن نفترض أن الانتقال السياسي سيساعد على التفاوض بشأن عدد من القضايا الرئيسة المتعلّقة بالنظام السوري: الوضع الخاصّ للعلويين، ودعم الأقليات والأغلبية العظمى من الطبقة العليا في دمشق، وهو ما يُعيدنا إلى الحلّ السياسي؛ فهذه القضية ترتبط إلى حدٍّ بعيد بموضوع الأهداف السياسية للحرب.

- أيّ أهداف سياسية؟

الانتقال السياسي:

على الرغم من كلّ هذه الصعوبات أبدت باريس اهتماماً بعملية الانتقال السياسي، وتستند العملية الآن إلى معاهدة فيينا -وليس جنيف- لوضع إطار سياسي، وقد أطلقت روسيا عملية فيينا في نهاية عام ٢٠١٥م، وكانت موسكو في طليعة المفاوضات الدبلوماسية بشأن الأزمة السورية. وانتُقدت هذه العملية في البداية، ولم تُوجّه الدعوة إلى فرنسا إلا في اللحظة الأخيرة، ومع ذلك أصبحت معاهدة فيينا الإطار المرجعي الذي يوفّر أساساً للتفاوض. وشملت المعاهدة جميع الأطراف الرئيسة الفاعلة، منها إيران التي كانت علاقاتها متوتّرةً مع المملكة العربية السعودية، وجُلبت القوى المعتدلة معاً، وهي مسألة مهمة من الناحية السياسية والعسكرية، ولن تكون المجموعات المشاركة في عملية التفاوض هذه عرضةً للقصف الروسي على الأرض، وهو ما يفسّر الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية في هذا الشأن.

تمكّن تجمّع قوى المعارضة، الذي قادته السعودية، في ديسمبر عام ٢٠١٥م من إنشاء جبهة موحّدة وتمثيلية تشارك في عملية التفاوض في المستقبل، ومن المفترض أن تكون

قائمة الأردن التي تضم قوات (غير إرهابية) مكمّلة لهذه المبادرة الدبلوماسية، وحتى لو كان هناك توافق في الآراء حول حقيقة أن تنظيم داعش وجبهة النصرة، المصنّفين بأنهما إرهابيان، لا يمكن أن يكونا جزءاً من هذه القائمة فإن بعض الخلافات ظهرت حول عددٍ معيّنٍ من الجماعات الجهادية؛ لذلك فإن إنشاء قائمة يعدّ مهمةً صعبةً؛ إذ تمارس الجهات المختلفة الفاعلة حول الطاولة -الإيرانيون، والسعوديون، والأمريكيون، والروس- ضغوطاً، وتتجاذب أطراف المفاوضات في اتجاهات مختلفة، ومع ذلك يجب أن تكون القائمة شاملةً بما يكفي لتمثيل كلّ القوى المختلفة على الأرض، ويجب -في الوقت ذاته- أن تكون صارمةً بما يكفي لتكون ذات مصداقية تامة، وأن يتم استبعاد (التنظيمات الإرهابية)؛ فهناك هدف ذو شقّين: الوصول إلى إجماعٍ بين الفاعلين الدوليين، وإقناع القوى المحلية بالمشاركة في عملية لن تكون لها فيها الكلمة الأخيرة، خصوصاً إذا لم توفّر هذه العملية صراحةً إطاراً يتضمن رحيل الأسد.

وأطلقت المملكة العربية السعودية في منتصف ديسمبر عام ٢٠١٥م مبادرةً أخرى، وشكّلت (ائتلافاً إسلامياً لمكافحة الإرهاب) من الدول الإسلامية، ومنها البلدان العربية الإسلامية من الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الإفريقي، وآسيا، ولم تكن إيران والعراق جزءاً من هذا التحالف؛ فهو في الواقع تحالف سنّي، وربما كان هدف السعودية هو إيجاد قوة فاعلة على الأرض يمكن أن تقوم بهجوم ضد تنظيم داعش في الرقة والموصل؛ لإنشاء منطقة سنّية تماماً في وسط (الهلال الشيعي) الممتدّ من طهران وبغداد إلى دمشق وبيروت؛ فعندها ستحقّق السعودية هدفها الإستراتيجي، وستجد حلاً للمشكلة الشائكة المتمثّلة في وجود قوات على الأرض، لكن ذلك يعني قيام تحالف ثالث إلى جانب التحالفين اللذين تقودهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وإذا حدث ذلك فإن هذا التحالف سيكون خبراً ساراً لباريس، وسيخدم أهدافها من الحرب التي لا تقتصر على هزيمة تنظيم داعش فقط، بل تشمل أيضاً دعم مبادرة السلام من دون الأسد، التي من شأنها حلّ الصراع السوري. ومع ذلك، ظلّت باريس صامتةً إلى حدٍّ بعيد في ديسمبر عام ٢٠١٥م؛ فالثنائي الروسي الأمريكي هما الآن في مقدّمة التحركات الدبلوماسية مع السعوديين، الذين ربما هم -من ناحيةٍ أخرى- على اتصال مع واشنطن. والتقى جون كيري في موسكو بالفعل السلطات الروسية؛ للتفاوض على قرار الأمم المتحدة الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٥م، ومن المقرّر -وفقاً

لهذا القرار رقم (٢٢٤٥)- أن يبدأ الانتقال السياسي الذي يستند إلى اتفاق جنيف بحلول يناير عام ٢٠١٦م، وتدعم المبادرةَ فرنسا، التي لم تعُدْ تضع نفسها بمنأًى عن الفاعلين الآخرين.

إعادة تشكيل المنطقة:

لا تزال هناك بعض القضايا الشائكة الكامنة؛ فالدولتان القائمتان (سوريا، والعراق) مستمرّتان في كونهما جزءاً من إطار المفاوضات، ويتحدّى تنظيم داعش على جانبي الحدود بين البلدين مفهوم الحدود كما نعرفه في الشرق الأوسط؛ فمبدأ المساس بالحدود موضع سؤال الآن؛ لأننا نعلم أن هذا المبدأ متحقّق في أوروبا وإفريقيا، وأنه الركيزة الأساسية للعلاقات الدولية الحديثة؛ فقد طرحت القوى الغربية -في الواقع- مسألة المساس بالحدود على طاولة النقاش لمعارضة ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم، كما أن هذا المبدأ يفسّر وجود الصين في بحر الصين الجنوبي.

إن قبول إعادة رسم الحدود سيؤدي إلى مرحلة من عدم الاستقرار على نطاق واسع، لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما في بقية أنحاء العالم أيضاً، ولا يمكن لفرنسا أن تتجاهل هذه المسألة؛ فقد قامت باريس بالفعل بدور كبير في رسم الحدود في جميع أنحاء العالم[٢١]، وهي في صُلب تكوين سوريا الحديثة. وهناك عاملان رئيسان يوضّحان دور فرنسا في ذلك، هما: توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م ووصايتها على الدولة الناشئة حديثاً، وتأثير فرنسا إلى حدٍّ كبير في التوازن السياسي في سوريا بعد استقلالها. كما أن من الجدير ذكره -من ناحيةٍ أخرى- أن العقيدة العلمانية لحزب البعث كانت مستوحاةً من القيم الفرنسية[٢٢]، وأن منظّري الحزب القياديين تلقّوا تعليمهم في فرنسا، وأرادوا إنشاء دولة علمانية يمكنها السيطرة على الانقسامات الدينية، ويجب ألا يحجب استخدام مصطلح (النظام السوري)، أو استنكار كثير من الانتهاكات التي ارتكبها، الجذور الفكرية الفرنسية التي كانت مصدر إلهام سياسي لحافظ الأسد، وابنه من بعده.

حقيقةً، لا يمكن تجاهل الأيديولوجية البعثية العلمانية والإرث السياسي على مدى عدة عقود،

---

(٢١) أفرز هذا الدور المصطلح الفرنسي (الراسمة الكبيرة للحدود grande traceuse de frontiers)، انظر:
M. Foucher, *Fronts et frontières*, (Paris: Fayard, 1991).

(٢٢) درس ميشيل عفلق وصلاح البيطار -مؤسّسا حزب البعث- في السوربون في نهاية عشرينيات القرن الماضي.

وبطبيعة الحال فإن الحدود في الشرق الأوسط، وسوريا خاصةً، حدود مصطنعة، وهكذا هي كلّ الحدود الأخرى. كما أن مبدأ الحدود الطبيعية هو مبدأ أيديولوجي في حدِّ ذاته، روّجت له فرنسا خلال الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[٢٣]؛ لذا فأيّ حدود إنما هي تصوّر سياسي صاغته ظروف تاريخية. ومن المهم أن ندرك أن الحدود جزء من تراث تاريخي، ويمكن مناقشة عمق هذا التراث وتأثيره، ويجب على المرء -مع ذلك- الاعتراف بأن الحدود ليست أبديةً بالضرورة، لكن تمّ إنشاؤها من خلال عملية تاريخية، وهو ما يعني أن لديها قدراً من الصلابة والثبات والهوية السياسية. وعلى خلاف ما تصفه نظريات بناء الدولة الذاتية، يبدو أن الأمة ليست هي مَن يُوجد الدولة، بل على العكس تماماً؛ فالدولة هي مَن تُوجد الأمة من خلال آلية جدلية يمكن أن تسلّط الضوء على عدد من التناقضات عبر التاريخ.

وبحسب هذا المنظور، يجب أن نراهن على استدامة الدولة السورية بغضّ النظر عن نوعية حكومتها؛ لذلك فإن ضمان سلامة حدودها هو هدف سياسي مهمّ ينبغي دعمه بقوة، ويجب التفكير ملياً في إطار سياسي لهذه الدولة المستقبلية. والغريب أن عدداً قليلاً جداً من الأصوات أبدى قلقه من مسألة توازن القوى في المستقبل بعد عملية السلام في فيينا. إن الإعلان عن مشاركة جميع الأطراف الرئيسة في مناقشة الوضع أمر مهمّ في حدِّ ذاته، لكن رسم هيكلٍ للسلطة الفعلية للدولة السورية في المستقبل يبدو أكثر تعقيداً بكثير؛ فبعض الأطراف تفضّل إنشاء اتحاد سوري، ويعتقد بعضها الآخر أن جعل سوريا (كانتونات) سيكون خياراً أفضل. أما باريس، فتشجّع التوصّل إلى حلّ يخدم مصالحها أولاً، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تتأكّد فرنسا من الحفاظ على توازن دائم، ليس في سوريا فقط، بل في البلدان المجاورة أيضاً: العراق، ولبنان. وترى باريس أنه بدلاً من تشجيع نظام يقوم على أساس الأغلبية السنية ينبغي عليها أن تدعو إلى تحالف أوسع بين الأقليات[٢٤]. ومع ذلك، يبدو أن هذا الخيار بالغ الحساسية؛ لأنه يحاكي تماماً ما عليه النظام الحالي بقيادة العلويين، لكن هذا الخيار ينسجم مع المصلحة الوطنية الفرنسية، ويتناغم مع قيمها العالمية.

(23) O. Kempf, *Géopolitique de la France*, (Paris: Technip, 2012), 38–39.

(24) C. Facci, "Anciens clivages et nouveaux enjeux en Syrie: Un défi pour les équilibres Sykes-Picot" [Former political divides and new stakes in Syria: A challenge for the Sykes-Picot equilibrium], RDN, January 2016.

الخاتمة: ما بعد تنظيم داعش

هكذا تغيّرت سياسة فرنسا تجاه سوريا بشكل عميق خلال عام ٢٠١٥م، فقد تطوّرت تلك السياسة منذ عام ٢٠١٤م بناءً على رفض نظام بشار الأسد، الذي يعدّ المصدر الأساسي والسبب الرئيس للحرب الأهلية، وتحوّل تنظيم داعش إلى العدو الجديد والهدف الرئيس. ومع ذلك، لم يكن لهذا التغيير تأثير كبير في (سياسة فرنسا الجديدة تجاه العالم العربي)، التي سارت عليها منذ بداية الألفية الجديدة، وكان المحور الرئيس للسياسة هو إنشاء تحالفات مع دول الخليج، والاعتماد على شبكة من الحلفاء. وبطبيعة الحال، فقد حدثت انتكاسات مع الانتفاضات العربية، لكن نجحت فرنسا في استعادة توازنها، ثم اضطرّ صعودُ تنظيم داعش، وهجماته العدوانية ووحشيته، والأهم من ذلك توسّعه العسكري على الأراضي السورية، باريس إلى تعديل سياستها بشكل عميق؛ فبعد هجمات باريس في ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٥م أصبح التكافؤ الأخلاقي بين الأسد وتنظيم داعش -بحكم الأمر الواقع- مُلغًى، ولم يعُد هذا التكافؤ يصلح لأن يكون حُجةً سياسيةً، وتعيّن على فرنسا، التي كان لها دائماً موقف صارم بشأن الأزمة السورية، تغيير وجهة نظرها، وأصبح تنظيم داعش هو العدو الرئيس، وبدا التفاوض مع النظام السوري في نهاية المطاف (سيناريو) محتملاً، ثم أصبح الهدف التقليل من هذه التحوّلات السياسية؛ للإبقاء على الضغط العسكري والسياسي القويّ على تنظيم داعش.

أصبحت هزيمة تنظيم داعش الآن هي الهدف الرئيس، لكن كيف ينبغي لنا أن نفهم هذه الهزيمة؟ هل نهدف إلى هزيمة التنظيم في سوريا فقط إذا كان ذلك ممكناً، أو ينبغي القيام بتدخّل آخر في العراق، أو ربما في ليبيا؟ يبدو الآن أن التدخّل في ليبيا خيار جديد، لكن هذه الأسئلة لا تزال من دون إجابة.

إذا كانت هذه المشكلات ستُحلّ بطريقةٍ أو بأخرى، وإذا نجحت باريس -بمساعدةٍ من بلدان أخرى- في القضاء على تنظيم داعش، فماذا ستكون عواقب هذه الدماء؟ إن رؤية الشرق الأوسط كلّه يتحول بأعجوبةٍ إلى منطقة تنعم بالاستقرار والسلام، كما هو الوضع في سويسرا، يبدو أمراً بعيد المنال في الواقع؛ فالصراع الإسرائيلي الفلسطيني أبعد ما يكون من الحلّ، وسيبرز هذا الصراع مرةً أخرى في المستقبل. ويبقى سؤال آخر بشأن المقاتلين الأجانب: كيف ستتمّ معالجة هذه القضية؟ وكيف سنتعامل مع

قضية اللاجئين؟ وكيف سيتمّ تنظيم عودتهم عندما تنتهي الحرب؟ لقد ألقت هذه المشكلات بظلالها على المستقبل؛ فإلى الآن لم يتم إيجاد أيّ حلول ملموسة ومحدّدة لهذه القضايا. وحتى لو نجحت التحالفات المختلفة، التي تشنّ حربها على تنظيم داعش، في هزيمة التنظيم في نهاية المطاف، وحتى لو كان على تلك القوى الرئيسة، التي تدخّلت في المنطقة (موسكو، وواشنطن، وأنقرة، وطهران)، أن ترسم إستراتيجيةً جديدةً لبسط الاستقرار الإقليمي، تشمل إسرائيل، فإنه ستبقى هناك قضيتان رئيستان على طاولة النقاش، هما: الحدود، والدين.

برج إيفل مضاء لتذكّر ضحايا الاعتداءات التي وقعت في باريس في ١٣ نوفمبر عام ٢٠١٥م (المصدر: The Telegraph).

وتعدّ العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية الكثيرة قوةً دافعةً للتغيير في المنطقة: روسيا العازمة، وتركيا التي تعدّ جزءاً من المعادلة، وإيران التي تدخل عهداً جديداً بعد رفع العقوبات، ومصر المثابرة جداً، والإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع أسعار النفط؛ فكلّ هذه العوامل لديها القدرة على تشكيل المستقبل في بلاد الشام على المدى المتوسط.

وأخيراً، يعدّ تنظيم داعش مشكلةً لحظيةً خاطفةً، وغيضاً من فيض العقيدة الجهادية؛

فالجهادية متجذّرة في قضايا أكثر تعقيداً، وأبعد من الوضع في الشرق الأوسط؛ ففي أوروبا تتأثّر المجتمعات أيضاً من التطرّف الديني، وهي عرضة لصعود الطائفية الشرق أوسطية؛ فقد كان مهاجمو باريس في الحقيقة فرنسيين ومواطنين بلجيكيين من الناطقين بالفرنسية، وليسوا مقاتلين من سوريا، ولا ينتمون إلى جيش متمرّدين جهاديين، وإنما نشأ كلّ منهم على التراب الأوروبي، لكنهم يرفضون القيم الغربية، فهل هناك عدو حقيقي بالفعل في بلاد الشام، أو هناك حركة قومية إسلامية جهادية عالمية تشهد نمواً سريعاً وانتشاراً بمساعدة وسائل الإعلام الاجتماعية والمنابر؟

نحن هنا نواجه قضية إرهاب داخلي أولاً وقبل كل شيء، ولهذه المشكلة تأثير في السياسة الداخلية في فرنسا قبل أن يكون لها تأثير في سياستها الخارجية، فهل تساعد هزيمة تنظيم داعش في الخارج حقاً على حلّ المشكلة الإرهابية على الأراضي الفرنسية؟ وهل يمنع ذلك بالفعل أيّ هجمات إرهابية أخرى في المستقبل؟ والأسوأ من ذلك: ألا نخشى من عودة هؤلاء الجهاديين العديمي الجنسية الآن، الذين تلقّوا تدريباً عالياً، ويسعون إلى الانتقام وشنّ حرب ضد بلادهم بعد هزيمتهم العسكرية؟

هناك أجيال كثيرة من الجهاديين (مقاتلو جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية، والأفغان، والقاعدة، وتنظيم داعش الآن)، وبالطريقة نفسها على المرء أن يتوقّع وجود طفرات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى ظهور منظّمات جهادية مختلفة؛ ففي مواجهة هذا التهديد يجب على فرنسا وأوروبا ألا تُؤخذ على حين غرّة.

لكلّ هذه الأسباب أصبح من الواضح الآن أن السياسة الفرنسية في سوريا ليست سوى إجابة جزئية ومؤقتة لأزمة أعمق من ذلك بكثير، أزمة اجتماعية أبعد مما وراء الحدود السورية، وجزء لا يتجزأ من مشكلةٍ في قلب المجتمعات الأوروبية.

نبذة عن المؤلفين

الأميرال (ر) جان دوفورك:

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، وباحث زميل في معهد الدراسات الإستراتيجية المقارنة ISC في باريس بفرنسا، وهو رئيس تحرير نشرة التحليلات الإستراتيجية (لا فيجي). يركّز بحثه في دراسات النزاع، والإستراتيجية البحرية، والأمن الأوروبي الآسيوي، مع التركيز الجغرافي في البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا والشرق الأوسط بشكل خاصّ.

أوليفر كامبف:

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، وهو باحث زميل في المعهد الفرنسي للشؤون الإستراتيجية والدولية IRIS في باريس بفرنسا، وهو مدير تحرير نشرة التحليلات الإستراتيجية (لا فيجي). يركّز بحثه في إستراتيجيات الإنترنت، والإسلاموية، والإطار الأمني الأوروبي الأطلسي.

لا فيجي

نشرة نصف أسبوعية ذات نظام اشتراك حصري، وهي خاصة بالتحليلات الجيوإستراتيجية، وتوفّر تحليلات مختصرة ومتعمّقة لقرائها في مواقع صناعة القرار السياسي. وتعطي النشرة بأسلوبها البليغ والمقتضب معلومات استخباراتية إستراتيجية ذات صلة من منظور فرنسي غربي مغاير للمنظور الأنجلوسكسوني، وموقعها على شبكة الإنترنت هو: www.lettrevigie.com.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

P.O.Box 51049 Riyadh 11543 **Kingdom of Saudi Arabia**
Tel: (+966 11) 4652255 Ext: 8692 Fax: (+966 11) 4577611
E-mail: research@kfcris.com